

الجريمة النسوية للمرأة: دراسة ميدانية لجرائم النساء في عزبة خير الله

علياء الحسين

أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية المساعد.
كلية الدراسات الإفريقية العليا. جامعة القاهرة.
مروه محمد تهامي
أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية المساعد.
كلية الدراسات الإفريقية العليا. جامعة القاهرة

الملخص

هدفت الورقة الحالية الى دراسة السلوك الإجرامي للمرأة بعزبة خير الله، حيث معرفة العوامل الدافعة للسلوك الإجرامي للمرأة، وما هي أهم اشكال السلوك الإجرامي المختلفة للمرأة بمجتمع الدراسة، كذلك التعرف على الميكانيزمات الفردية الدافعة للجريمة لدى النساء اللاتي سبق لهن ارتكاب الجريمة بالعزبة . وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي بأدواته المختلفة، كما تم تطبيق الدراسة على عينة من النساء القاطنين بعزبة خير الله، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج لعل أهمها :صعوبة الاكتفاء بعامل واحد لتبرير جريمة المرأة، حيث تتضافر مجموعة عديدة من العوامل تعد هي المسبب للسلوك الإجرامي، فمن الصعب عزو الجريمة لعامل واحد فقط. فالسلوك الإجرامي ليس فقط نتاج المستوى العلائقي ، ولا هو وليد إشكالات البنية الاجتماعية فقط أو المستوى اللاوعي(الجانب النفسي) وإنما هو نتاج كل هذه المستويات معا. حيث يشمل هذا التفاعل خصائص ذاتية وظروف تاريخية وتفاعل علائقي معقد يتم داخل البيئات ذات النسيج المعيارى والقيمي اللوظيفى. كما يساهم التحضر والتطور التكنولوجي فى تغير الاشكال الاجرامية، حيث خلق انماط جديدة للجريمة واليات جديدة للممارسة. كذلك وجود علاقة ارتباط بين انفتاح المرأة على بيئات منقسمة ومتباينة ، وبين فعلها الإجرامي، كذلك هناك علاقة بين تغير ادوار المرأة التقليدية حيث تحمل المرأة لمسئوليات الاتفاق والاعالة وبين ارتفاع معدلات الجريمة.

الكلمات المفتاحية

الجريمة النسوية-ميكانزمات الجريمة-عوامل الجريمة- عزبة خير الله

summary

The current paper aimed to study the criminal behavior of women in `Izbat Khayrallah, knowing the factors that drive the criminal behavior of women, and what are the most important forms of different criminal behavior of women in the study community, as well as identifying the individual mechanisms that drive crime among women who have previously committed

crime in the `Izbit. The study relied on the anthropological approach with its various tools, and the study was applied to a sample of women living in Ezbet Khayrallah, and the study reached a number of results, perhaps the most important of which are: the difficulty of being satisfied with one factor to justify a woman's crime, where many factors combine to be the cause of criminal behavior, It is difficult to attribute the crime to only one factor. Criminal behavior is not only the product of the relational level, nor is it the result of problems of the social structure only or the unconscious level (the psychological aspect), but rather it is the product of all these levels together. Where this interaction includes subjective characteristics, historical circumstances, and a complex relational interaction that takes place within environments with a non-functional normative and value fabric. Urbanization and technological development also contribute to changing criminal forms, creating new patterns of crime and new mechanisms of practice. There is also a correlation between women's openness to divided and disparate environments, and their criminal act, as well as between changing traditional women's roles, where women bear the responsibilities of spending and .maintenance, and the high crime rates

key words

Feminist crime – crime mechanisms – crime factors – Ezbet Khayrallah

تتشابك دراسة الجريمة بالعديد من التخصصات العلمية المختلفة بما في ذلك علم النفس، الفلسفة، القانون، علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا. فالجريمة ظاهرة متعددة الأبعاد والمناحي الدراسية. وتختلف العلوم الاجتماعية في طبيعة تناولها للجريمة كموضوع للدراسة. ففيما يتعلق بعلم الأنثروبولوجيا يمكن القول أن دراسة الجريمة هي من الموضوعات المهمة والقديمة والتي أفرد لها فرعاً خاصاً يعتنى بتناولها تحت مسمى "أنثروبولوجيا الجريمة" *The criminal anthropology*، ويرجع اهتمام الأنثروبولوجيا بالجريمة كونها ظاهرة تاريخية قديمة لازمت في نشأتها نشأت المجتمعات الإنسانية، ورافقت أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية. وما يميز الأنثروبولوجيا في تناولها للجريمة عن العلوم السابقة هو كونها لا تكتفى بالإشارة إلى الجانب السلوكي الإجرامي بصورته المجردة للفعل الإجرامي بل تتسع لتتجاوز كافة العلوم الإنسانية موضحة كيف يمكن فهم وتفسير القوى التي تشكل حدود هذا النوع من السلوك (Digo, 2003)، وكيف تصنف الدول والمجتمعات ووسائل الإعلام وخطابات المواطنة ممارسات بعينها على أنها إجرامية، كذلك دور العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية والبيئية المشكلة للجريمة والدافعة للفاعل كونه عضو في جماعة اجتماعية (scheneider, 2008)

بالرغم من التقدم الذي أحرزته الدولة المصرية على صعيد الأمن العام وانخفاض مستوى الجريمة مقارنة ببعض الدول الأخرى، إلا أن معدلات الجريمة في مصر بدأ في السنوات الأخيرة تتخذ منحى تصاعدياً، ففي التقرير السنوي العالمي لمؤشر الجريمة ٢٠٢١ جاءت مصر في المركز الـ ٢٣ بين ٧٧ دولة تترأسها الجزائر، تتسم بمستوى متوسط من الاجرام الا انها تعاني من عدم القدرة على الصمود أمام تصاعد الجريمة، وبمعدل اجرام ٥,١٦% مقارنة بالكنغو ٧,٧٥% وهي أعلى الدول في مؤشر الجريمة، وتغالو بنسبة ١,٥٤% كأقل الدول في معدلات الجريمة (الأمم المتحدة، ٢٠٢٢). كذلك احتلت مصر المركز الثالث عربياً في معدلات الجريمة، كما ارتفعت معدلات ممارسة المرأة للجريمة بصورة خاصة في السنوات الأخيرة حسب موسوعة قاعدة البيانات «ناميبو»، (<https://akhbarak.ne,2022>).

وتعتبر الجريمة بغض النظر عن الفاعل هي سلوك بشري كنتاج لتفاعل الفرد مع العالم أو البيئة الخارجية بمعطياتها، ولقد أهتمت الكتابات الأنثروبولوجية بالسلوك الإجرامي للرجل منذ الكتابات الأولى في أنثروبولوجيا الاجرام مقارنة بالكتابات التي تناولت سلوك المرأة الإجرامي والتي مازالت في مهدها، فالعمل المنجز في مجال المرأة والجريمة مازال محدود للغاية (Gibson, 1982). إلا أن ظاهرة اجرام المرأة لاقت اهتماماً كبيراً في الفترة الأخيرة من طرف الباحثين في العلوم

الاجتماعية و لاسيما في العقد الأخير ، وهذا بالنظر لما تخلفه هذه الظاهرة من اضرار على المستويين الفردي و الجمعي، حيث يعد تحقيق الامن و الاستقرار مطلبًا اساسيا لكل مجتمع متحضر ،لذلك فانخراط المرأة في اعمال وسلوكيات غير مقبولة كممارسة السلوك الاجرامي يعد من الموضوعات الجديرة بالدراسة ، فالعنصر البشري تمثلا في المرأة هو أولي اولويات وغاية التنمية ووسيلتها. فالمرأة جزء هام من المجتمع ويقع على عاتقها الكثير من الادوار الاجتماعية المرتبطة بنمو المجتمع فضلا عن الاضرار التي يسببها الفعل الاجرامي في بناء المجتمع وانساقه المختلفة، وفي ضوء ذلك تحاول هذه الدراسة الكشف العوامل الدافعة والمحركة والمسببة لظاهرة الاجرام النسوي محاولة لإلقاء الضوء على هذه الفئة من النساء، مما يمكن الجهود الحكومية والمؤسسات المعنية بالمرأة من مساعدتها على اشباع احتياجاتها، وايجاد الحلول لمشكلاتها، وتقويم سلوكياتها لتحقيق التغيير المنشود في اتجاهاتها وسلوكياتها.

أولاً: اشكالية الدراسة

لقد تزايدت في الفترات الاخيرة معدلات ارتكاب المرأة للجريمة وخاصة في المناطق العشوائية، واتسعت ظاهرة إجرام النساء بحيث لم تعد تقتصر في مجموعة من الجرائم التي اعتاد ارتباطها بالمرأة وإنما شملت كذلك الجرائم المستحدثة والمنظمة والتي اعتاد أن يرتكبها الرجال كالانضمام في تنظيمات اجرامية وغيره من الجرائم المستحدثة والمنظمة وفي ضوء طبيعة المرأة الخاصة والمختلفة عن الرجل يمكننا القول أن الظاهرة الإجرامية عند المرأة ظاهرة معقدة تستلزم البحث عن مختلف مبرراتها التي تدفع المرأة نحو ارتكاب الجريمة. فتطرح دراسة الجريمة مسألة السلوك الإنساني في أعلى درجات تعقیده. ذلك السلوك الذي يرتبط بشكل كبير بمختلف اشكال المشكلات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فيختلف شكله وتتنوع دوافعه باختلاف العوامل المجتمعية كانعكاس للأوضاع غير المنضبطة والتي تقود للسلوك الإجرامي، لذلك تحاول هذه الدراسة وصف وتحليل الاشكال الاجرامية لسلوك المرأة في منطقة (عزبة خير الله) باعتبارها أحد المناطق العشوائية التي ترتفع بها نسبة الاجرام النسوي، كذلك الكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية الداعمة لظاهرة الجريمة النسوية في المناطق العشوائية. كما تسعى الدراسة الى معرفة ميكانزمات الجريمة الفردية لدى هؤلاء النسوة وكذلك رؤيتهن للجريمة .

ثانياً: أهمية الدراسة

يكتسب هذا البحث أهميته على المستوى النظري والامبريقي وفقاً لطبيعة القضية المتناولة وأهميتها.

فعلى المستوى النظري:

- ١- يمكننا القول أن هناك قلة في الأبحاث والدراسات التي تناولت ظاهرة إجرام النساء رغم ارتفاع معدلات إجرام النساء في الفترة الأخيرة واتساعها فلم تعد تنحصر في مجموعة من الجرائم الخاصة بالمرأة لذلك تعد هذه الدراسة بمثابة محاولة لإثراء التراث النظري فيما يتعلق بأنثروبولوجيا الجريمة وخاصة في منطقة "خير الله" حيث تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات على حد علم الباحثة داخل منطقة خير الله، حيث ظلت المنطقة لما يشاع عنها من شدة خطورتها الاجرامية حكراً على افرادها لفترات طويلة، حتى تدخل الدولة لنقل بعض اجزائها لمساكن أرض الخيالة والاسمرات.
- ٢- تحاول هذه الدراسة الكشف عن صحة بعض القضايا النظرية المتعلقة بالاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة، وهي الاتجاهات النظرية التي تتبناها الدراسة كموجهات نظرية لها، حيث تتسم طبيعة موضوع الدراسة بالتعقيد والصعوبة مما يفرض على الباحثة تبني بعض التوجهات لعدة اتجاهات نظرية في تفسير الجريمة كمدخل متكامل في تناول ظاهرة اجرام المرأة لمعالجة الاشكالية المطروحة.

- الأهمية التطبيقية

تتبع أهمية الدراسة التطبيقية في القائها الضوء على ظاهرة السلوك الإجرامي للمرأة، وخطورة هذه الظاهرة على المجتمع وخاصة في ظل استفحالها في المناطق العشوائية باعتبارها بيانات خصبة لخلق الجريمة وإعادة انتاجها. حيث محاولة الدراسة لقاء الضوء على هذه الفئة من النساء، مما يمكن الجهود الحكومية والمؤسسات المعنية بالمرأة من وضع خططها بشكل عملي وفعال لمساعدة هذه الفئة من النساء على تقويم سلوكهن، اشباع احتياجاتهن، وايجاد الحلول لمشكلاتهن.

ثالثاً: أهداف البحث

تتبنى هذه الدراسة مجموعة من الأهداف المتمثلة فيما يلي:

- ١- معرفة العوامل الدافعة للسلوك الإجرامي للمرأة بعزبة خير الله.

٢- التعرف على اكثر اشكال السلوك الإجرامي للمرأة في عزية خير الله.

٣- محاولة وضع تصور للميكانزمات الفردية للجريمة لدى المرأة في ضوء تصورهما للجريمة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات موضحة فيما يلي:

١- ما العوامل الدافعة للسلوك الإجرامي للمرأة بعزية خير الله؟

٢- ما اشكال السلوك الإجرامي المختلفة للمرأة في عزية خير الله؟

٣- ما الميكانزمات الفردية الدافعة للجريمة لدى المرأة ؟

خامساً: مفاهيم الدراسة

١- الكتابات الاولى الممهدة لظهور مفهوم الاجرام النسوى (مقدمة تاريخية بنائية)

يرجع تأخر الكتابات الاجتماعية عامة والكتابات الأنثروبولوجية بصفة خاصة في وضع تعريف للجريمة النسوية، أو التركيز على دراسة المرأة كفاعل للجريمة الى قلة معدل ارتكاب النساء للجريمة في السنوات الاولى مقارنة بالوقت الحاضر، بالإضافة لاختلاف طبيعة جرائم النساء لمدة زمنية طويلة مقارنة بجرائم الرجال، فيمكن القول أنه بجانب كون جرائم النساء كانت أقل في نسبتها من جرائم الرجال الا أنها ايضا كانت تختلف من حيث النمط، فعادة ماتكون جرائم المرأة ذات بعد جنسي أو اقتصادي كالدعارة ، الاجهاض، جرائم التحريض على الفسق وشهادة الزور والنشل، أى أنها أقل خطراً على المجتمع مقارنة بجرائم القتل والبلطجة وممارسة العنف والتخريب والتي ظلت حكرًا على النشاط الإجرامي للذكور لمدة طويلة (الساعاتي، ١٩٨٦). وقد علل أيضا التأخر في الكتابة حول اجرام النساء الى العديد من الرؤى الاجتماعية والتي تفترض بأن المرأة أرفع من الرجل خلقًا وأكثر تدينًا، كما تمتاز ببعض الصفات النفسية والتي تميزها عن الرجل كشدة العاطفة والرحمة، كما أنها أبعد من الرجل في ممارسة الاجرام نظرا لطبيعة نشأتها داخل المنزل "كمجال خاص" والتي تبعدها عن مجالات الصراع خارج المنزل، بالإضافة لإحاطتها الدائمة بالذكور المسئولون عن حمايتها وهذا يبعدها عن مواجهة المجتمع مباشرة وبالتالي يصرف عنها العوامل الخارجية التي تدفعها الى هوة الاجرام، كذلك تعدد مسئوليات وأدوار الرجل داخل الحياة الاجتماعية والتي تجعله عرضة بصورة كبيرة لممارسة الجريمة (الوريكات، ٢٠٠٨) وفي ضوء تلك العوامل مجتمعة جاء تناول اجرام المرأة بشكل متأخر نسبيا مقارنة بتناول السلوك الإجرامي للرجل.

ويعد مفهوم الاجرام النسوي أحد مفاهيم انثروبولوجيا الجريمة أو أنثروبولوجيا الاجرام، فقد ارتبطت انثروبولوجيا الجريمة منذ وقت مبكر بعالم الانثروبولوجيا "سيزارى لمبروسو" Cesare Lombroso (١٨٣٥-١٩٠٥) والذي يعد بمثابة الاب الروحي والمؤسس الأول للأنثروبولوجيا الجنائية، حيث قدم مفاهيم أمبيريقية للجريمة وللمجرم، كما حدد المسببات الدافعة الى الاجرام، وقد هذا "لمبروسو" Lombroso في ذلك حذو الكتابات الاولى في تفسير الجريمة ، فتناول دراسة الجريمة من منطلق اعتقاده أن الاشخاص مرتكبي الجرائم يتسمون بمجموعة من الخصائص الجسدية التي تميزهم عن غيرهم من غير المجرمين (Digo,2003). حيث اعتماده التفسيرات الجينية والفسولوجية لارتكاب الجريمة، كالتأكيد على وجود علاقة بين الجريمة والنقائص والعيوب الجسمية عند الفرد، هذه العيوب والنقائص كما يقول أصحاب هذا الاتجاه يمكن أن تكون عضوية، جسدية، عقلية أو نفسية داخلية بحيث تؤدي إلى تكوين علاقة بين الطباع والإحساسات الفردية الناتجة عن ضعف خلقي أو نتيجة الاحساس بالنقائص الجسمية من جهة، وظهور النوازع الإجرامية من جهة أخرى، متأثرًا في ذلك بالكتابات التقليدية حيث دراسة مظاهر جسم الانسان ومحاولة إعطاء تفسيرات لارتباطها بسلوكيات البشر أو خصائصهم "علم الفراسة" ككتابات "أرسطو" Aristotle والذي أكد أنه من الممكن التعرف على الكثير من صفات الافراد عن طريق دراسة سماتهم الجسمية كلون الشعر والبشرة. كذلك كتابات "سقراط وأفلاطون" plato & Socrates حول العوامل البيولوجية وعلاقتها بالجريمة، حيث ذهبوا إلى أن الظاهرة الاجرامية هي نتاج تركيبة نفسية مضطربة ترجع إلى بعض العيوب الخلقية أو إلى الانحرافات العقلية عند الانسان حيث امكانية التنبؤ بسلوك الفرد وطباعه عن طريق دراسة سماته الجسمية وهو ما أكدته الكتابات الأولى لأنثروبولوجيا الإجرام(رزاق وزرزولى، ٢٠٢٠).

ولم يتم الاشارة الى السلوك الإجرامي للمرأة أو للنساء حتى ظهر مفهوم الاجرام النسوي مع كتاب "لمبروسو" الاخير و"فيريرو" بعنوان(المرأة المجرمة والعاورة) ١٨٩٥ ، والذين حاولوا من خلاله تقديم تفسيرًا للإجرام النسوي. وقد خلص عمل "لومبروسو وفيريرو" حول مفهوم إجرام الإناث بتعريف الاجرام النسوي على أنه ممارسة المرأة للجريمة في ضوء سيادة الاعتقاد بأن اجرام النساء غالبا ما يتخذ طبيعة جنسية (كالدعارة) أو انتقامية مقارنة بجرائم الذكور، وأن النساء مرتكبات الجرائم هن أقرب للذكور من حيث الطبيعة الشكلية متأثرًا في ذلك بالدراسات البيولوجية(عسوس، ٢٠١٧).

وظلت تحليلات "لامبروسو" و"فيريرو" Lombroso & G.Ferrero تطغى على الانثروبولوجيا الجنائية لفترة طويلة، ورغم سيطرة التوجهات النظرية ذات البعد البيولوجي على تفسير

الجريمة، إلا أنه مع سبعينيات القرن التاسع عشر ظهرت بعض الكتابات ببطء متناولة الاجرام النسوي في المناقشات الأنثروبولوجية (Bonzom, 2018)، محاولة تفسير ارتكاب النساء للجريمة بعيدا عن السيطرة الكلية للمدرسة التشريحية والبيولوجية، ككتابات "روث بندكت" Ruth Benedict في دراساتها لأنماط الثقافة والتي عملت على التأكيد على تفسير الاجرام النسوي في ارتباطه بالثقافة حيث تسمح الثقافة الخاصة بالمجتمع بتنمية وازدهار المزاجات المقبولة والتي تتناسب مع التكوين السائد للقيم المجتمعية، فعدم التزام المرأة بالمعايير يعكس عجزاً في قدرتها على التكيف مع ثقافة المجتمع، تتبعها في ذلك "مالينوفسكى" Bronisław Malinowski والذي رأى ان ارتكاب النساء للفعل الإجرامي هو اختراق لقوة الطبيعة الملزمة حيث تعطى الثقافة قوة لبعض القيم وهي قوة قانونية ملزمة (Jeroslow, 2011).

ومع أوائل القرن العشرين تعرضت مدرسة "لامبروسو" Lambroso واتباعها لانتقادات شديدة إلا أنها استمرت جزئياً أمام التوجهات الجديدة لتفسير الجريمة النسوية في ضوء الحرمان الاجتماعي والسلوك الانحرافي حيث سيادة النظريات الاجتماعية للتفسير، وتعد كتابات "مانهايم" Hermann Manheim من أوائل الكتابات الاجتماعية المتكاملة حول الاجرام النسوي. حيث بدأت الأنثروبولوجيا التركيز على الدراسة العلمية للجريمة النسوية والتي تفسر الجريمة النسوية في ضوء العوامل المادية فكل عمل إجرامي تكمن خلفه عوامل مادية قوية (Gibson, 1988). كذلك كتابات "فرانز بواس" Franz Boas والذي عمل على تطوير منهج المجالات الأربع حيث ركز على الجوانب الاجتماعية، الثقافية، اللغوية، البيئية في شرحه للجريمة النسوية، تتبعه في ذلك "دوركهايم" Émile Durkheim والذي افترض أن السلوك الاجرامي للنساء يتم تعلمه في ضوء رؤيته للضمير الجمعي حيث الإشارة الى أن العقوبات الداخلية والتصورات الثقافية التي تعبر عن القيم والمعتقدات هي نتاج عن التعلم وتعزيز قيمة مراقبة الآخر (schneider, 2008). في مقابل ذلك أهتمت بعض الدراسات الأنثروبولوجية بالتركيز على البعد الجنسي لارتكاب المرأة للجريمة فجأت دراسة "ثورستين سيلين" sellin thorsten و"ولتر ريكلس" RECKLESS WALTER و"سولنجر" SULLENGER و"هاري المر بارنز" BARNES ELMER HARRY ، بالبحث في ظاهرة اجرام المرأة حيث ركزت كثيرا على الجرائم الجنسية حيث تفسير الجرائم النسوية تحت مظلة تفسيرات الجرائم الذكورية (بنهام، ١٩٩٧)، وعليه يمكن تقسيم الكتابات التي مهدت لانتشار مفهوم الاجرام النسوي وتناولت السلوك الإجرامي للمرأة الى اربع فترات زمنية كالآتي:

- الكتابات الاولى

والتي أهتمت بدراسة الجريمة النسوية في ضوء العوامل البيولوجية والتشريحية باعتبار المجرم يولد مجرماً بالفطرة

- الكتابات التي ظهرت خلال الخمسينيات

حيث أرجعت جرائم المرأة في تلك الفترة الزمنية لعدم قدرتها على التكيف مع أدوارها كأم وزوجة وابنة وبالتالي معاناتها من حالة انعدام التكيف مما يدفعها للانحراف و من أهم الدراسات التي اقيمت في هذه الفترة: دراسة ايلي فان و لكيوان LUKEOWEN ET VAN ELY عام ١٩٠٠، دراسة مارجريت آدم ADEM.M عام ١٩١٤ ، دراسة بيشوب BISHOP. C عام ١٩٣١، ودراسة شيلدون جلوك GLUECK.S (شريف، قزمير، ٢٠١٤).

- الكتابات خلال فترة الستينيات

رفضت الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية في فترة الستينيات فرضية أن المرأة أقل اجرام من الرجل بل ذهبت الى أن المرأة قد تتفوق على الرجل اجرامياً ومن أمثلة دراسات هذه الفترة دراسة "اوتو بولاك" POLLAK OTTO والتي رأت أنه لا يجب التعاطف مع جرائم المرأة وأن عدم القاء الضوء حول جرائم المرأة هو نتاج تعاطف الرجل معها وتستره على جرائمها، فقد تدس المرأة السم في الطعام الا أن من حولها قد يتعاطفون معها فلا تصل الى الجهات المختصة بالإجرام ، فالنساء غالباً ما يكن على علاقة بضحاياهن ، كما أن المرأة تستطيع أن تتصنع البراءة من خلال فرض مشاعر التعاطف وادعاء الرقة، فدورها كأم أو أخت أو زوجة يجعل من الصعب اكتشاف جرائمها في حق المقربين اليها(شرف الدين، ١٩٩٣) كما ان المرأة قد توحى إلى الرجل بارتكاب الجريمة دون ان تقدم عليها، وقد رأت "بولاك" POLLAK ان هناك عاملين رئيسيين وراء انحراف الاناث و هما النمو الجسدي المبكر و الخلفية الاسرية.

- الكتابات خلال السبعينيات وما بعدها

لم يعد سلوك الاجرام ذو طابع ذكوري ولم تعد المؤسسات العقابية تقتصر على الرجال في دراسات تلك الفترة، الا أن ما يميز دراسات هذه الفترة هو تفصيلها عن الازواج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الدافعة لارتكاب المرأة للجريمة ومن أهم كتابات هذه الفترة دراسة "فريدا ادلر" ADLER.F عام ١٩٧٥ و التي بينت دور العوامل التي دفعت المرأة للانحراف ومن اهمها ظهور حركات التحرر التي تنادي بحقوق المرأة والمساواة مع الرجل و التي أتاحت المزيد من الحرية للمرأة و

التي أدت إلى حدوث تغيرات في السلوك الإجرامي لديها وتزايد معدلات إجرامها فلم يعد للمرأة جرائم ذات طابع أنثوي وإنما اقتحمت المرأة عالم الرجل بارتكابها جرائم السطو المسلح، وجرائم العنف وغيره (عثمان ودنيال، ١٩٨٥). كذلك دراسة "ريتا سيمون" SIMON RITA التي اهتمت بعامل خروج المرأة إلى العمل و أثر ذلك على زيادة انحرافها و ارتكابها للجرائم، حيث رأت أن زيادة فرص عمل المرأة تجعلها أكثر تعرضاً لارتكاب الجريمة (مكي، ٢٠٠٦).

ويمكن القول أنه خلال السنوات العشر الأخيرة تصدرت المرأة المشهد الإجرامي، وتضاعفت معدلات إجرامها بصورة متزايدة، مما فرض على الباحثين الاهتمام بدراسة السلوك الإجرامي للمرأة دون الاقتصار على اسباب بعينها، بعيداً عن العوامل الفردية للفعل الإجرامي كما حددها الأنثروبولوجي الأوائل.

٢_ مفهوم الجريمة النسوية Womens Crime

تبنّت التعريفات الأنثروبولوجية وجهة نظر علماء الاجتماع في تعريفهم للجريمة، حيث إمكانية تطبيق تعريفات علماء الاجتماع للجريمة على المجتمعات البدائية والأولية البسيطة (السيد، ٢٠٠١، ٢٠).

و تشقّ مفهوم الجريمة لغوياً من الأصل اللاتيني *crimen* والتي تعني كل فعل معارض للقانون سواء كان هذا القانون اجتماعياً أو الهياً (La rousse, 2001, 282). كما تعرف في اللغة العربية على أنها كل فعل اقترن بذنب أو تعدى، فيقال أجرم بمعنى أذنب، وهو كل فعل يفعله الإنسان يستوجب العقاب (الزين، ٢٠٠٨).

وتعرف الجريمة أيضاً كونها كل فعل يتعارض مع كل ما هو نافع للجماعة الاجتماعية، (الشهداني، ٢٠١٢، ص ٩). ويقصد بالجريمة أيضاً كل سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات اجتماعية ذات طابع رسمي (غيث، ١٩٩٧، ص ٩٤). كما تعرف الجريمة على أنها كل سلوك اجتماعي موجّه ضد مصالح الجماعة ككل. فالجريمة نوع من الخروج عن قواعد السلوك التي يحددها المجتمع لأفراده بشكل يؤثر في بيئة الفرد بشكل خاص وفي الحياة الاجتماعية عامة (خمش، ٢٠٢٢).

وقد عرفها العالم الأنثروبولوجي البريطاني "راد كليف براون" Brown بأنها خرق للعادات والتقاليد يتطلب تطبيق القانون (السمالوطي، ١٩٨٣). كما عُرِفَتْ أيضاً بأنها سلوك غير مرغوب به من الناحية الاجتماعية ويستوجب عقوبة (لطفی، ٢٠٠٨، ص ١٧). في الوقت الذي عرفها "إيميل دوركايم"

Emile Durkheim بأنها الفعل الذي يقع مخالفاً لقيم الجماعة، فالجريمة تعبر عن انعدام شعور التضامن الاجتماعي لدى الفرد والذي يفسره عجز الفرد عن الالتزام بالقيم والمعايير والقواعد الاجتماعية (الجوهري، ٢٠١٠، ١١).

ويختلف مصطلح الجريمة Crime عن مفهوم الانحراف Deviance، والذي ينظر اليه على أنه كل سلوك يتعدى على المعايير المجتمعية فكل جنوح أو جريمة هي بالضرورة انحراف، ولكن ليس كل انحراف هو بالضرورة جنوح أو جريمة. (غيث، ١٢٢). فالانحراف هو الخروج عن مايعتبر سويًا في المجتمع، أما الجريمة فسلوك عدواني يعنى الحاق الضرر بالغير ويستوجب عقوبة.

وتعرف المرأة المجرمة من قبل "ادوين سيزلاند" Sutherland كأحد رواد الاتجاه الثقافي في الأنثروبولوجيا بأنها المرأة التي تنتمي لجماعة بعينها، وبالتالي تتبنى تصرفات واتجاهات هذه الجماعة، فهي تتعلم عدم احترام القانون من خلال نظرتها لموقف جماعتها من القانون فهي تعيش صراع ثقافي بين بيئتها ومدى ملائمة نصوص القانون لظروفها المعيشية.

ويعرف "جابريل تارد" Tard اجرام النساء كونه ظاهرة نفسية اجتماعية تعزو الى عامل المحاكاة والتقليد والمتابعة لبيئات بعينها (عسوس، ٢٠١٧).

كما تعرف الجريمة النسائية أيضا بأنها الجرائم التي ترتكبها النساء وتتطابق مع جرائم الذكور (Meixiang, 2012, p45).

وتنقسم الجريمة النسوية بمجتمع الدراسة الى ثلاث اشكال رئيسية موضحة فيما يلي:

- جرائم تقليدية **Clasic Crime**: وهي تلك الجرائم التي عرفها المجتمع منذ القدم والتي توجد في كل مجتمع مثل السرقة القتل الاغتصاب، فهي الجريمة المتعارف عليها اجتماعيا وقانونيا بصورة تقليدية (سياب، ٢٠١٦).
- جرائم مستحدثة الكترونية **Cyber crime**: وهي الجريمة ذات الطابع الإلكتروني ، أو جرائم الحاسب الالى كما يطلق عليها، والتي تتحقق عن طريق استغلال النت كوسيط لممارسة الجريمة، كجرائم سرقة المعلومات للقطاع الخاص أو الحكومي، واختراق البريد الإلكتروني للأشخاص أو الشركات ، فهي كل جريمة تتم من خلال الانترنت لإلحاق الضرر بالأفراد أو المؤسسات أو الدولة فهي جريمة لاتعرف الحدود المكانية أو الجغرافية (على، ٢٠٢١).

- جرائم منظمة **Organized crime** : هي الجريمة التي تضم ثلاثة اشخاص أو أكثر بقدر من التنظيم الهيكلي، ويمتد وجودها فترة من الزمن، كالمافيا، عصابات تهريب المخدرات، عصابات الشوارع، تنظيمات الاتجار بالبشر، كما انها جريمة تمتد ممارستها لخارج حدود الدولة لتتم مع اقليم أو دولة اخرى (ottenhof,1997,46).

- التعريف الإجرائي للإجرام النسوي

هو ظاهرة اجتماعية تتمثل في مجموعة الجرائم التي ترتكبها المرأة والتي تستوجب عقوبة قانونية في ضوء خصوصية المجتمع، سواء كانت هذه الجرائم تقليدية أو الكترونية أو منتظمة.

(٢) العشوائيات Slum (مفهوم مرافق)

إن التدقيق في دراسة المناطق العشوائية للوصول إلى جذورها وأسباب نشأتها وتطورها حتى وصلت إلى حالتها الراهنة يؤكد ان هذه الظاهرة لم تنشأ فجأة، وأن أعداد هذه المناطق وحجم سكانها يعكس ضخامة هذه المشكلة وتطورها عبر الزمن.

ويرجع البعض نشأة العشوائيات في المجتمع المصري إلى بداية القرن العشرين، ولكن الحقيقة أن العشوائيات ظهرت في مصر قبل ذلك التاريخ بكثير ، فالعشوائيات في مصر تعتبر ظاهرة تاريخية قديمة، حيث ترجع بعض المصادر بدايتها إلى فئات اجتماعية وجدت في أحياء فقيرة على اطراف المدن أو في ثنايا الأحياء الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية (على،٢٠١٦)

ويؤرخ الكثير من الباحثين لبدء نشأة المناطق العشوائية أو " وضع اليد" في مصر بنشأة منطقة " عزبة الصعايدة" في حي إمبابة بالجيزة ١٩٢٤م، والتي سميت بذلك نسبة إلى سكانها الأوائل من صعيد مصر، ومع نمو عدد السكان بصورة مضطردة تكونت العديد من المناطق العشوائية في ظل ظروف مشابهة حيث زادت المناطق العشوائية حول المدن في مصر والتي أسسها فقراء الريف حتى بلغت في عام ٢٠١٠ حوالي ١٠٠٧ منطقة يعيش بها حوالي ١٥% من إجمالي المصريين(عامر،٢٠١١).

ومع الزيادة في أعداد الفقر زادت ونمت العشوائيات في المجتمع المصري وقد كشف تقرير صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام ٢٠١٨ عن وجود حوالي ٤٨ مليون مصري يعيشون في ١١٠٩ منطقة عشوائية فضلاً عن ١٧ مليون يعيشون في العراء (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٨). فلا يمثل الإسكان العشوائي ظاهرة عرضية تظهر وتختفي بل إنه يمثل اتجاهاً محورياً رئيسياً في الحياة الحضرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين

ويطلق مصطلح الإسكان العشوائي علي أكثر من نوع من الإسكان ، فهو تارة يطلق علي العشش والأكواخ التي يبنيتها الأفراد بجهود ذاتية وتتأثر علي الأراضي الزراعية أو في أي مكان فضاء ، وتارة أخرى يطلق علي مناطق سكنية كاملة قامت دون تسجيل رسمي، أو مناطق غير أمنه تعرض سكانها للخطر الصحي، كما تطلق علي عشش الصفيح والكرتون وغيرها(الصرفندي، ٢٠١١).

وقد عرف " الكردي" العشوائيات بأنها ظاهرة مركبة تضم البعد الإسكاني، والوضع الاقتصادي، والتركيب الاجتماعي، والنسق التخطيطي العمراني، وفاعلية القوانين واللوائح الخاصة به، بمعنى انه ينظر اليها باعتبارها مشكلة بشرية معقدة أكثر من كونها مشكلة مسكن أو وضع يد علي أملاك الغير، وتبدأ مشكلة العشوائيات من تضافر البنية الاجتماعية مع النمط العمراني العشوائي ، لتفرز نوعاً من الخلل أو الاضطراب الذي ينتهي إلى نشأة تلك المناطق ، واستقرارها واتساعها حجماً وسكاناً.(الكردي، ١٩٩٠). فهي الكتلة السكنية التي تقام خارج الحزام السكني وبدون تخطيط أو ترخيص أو مرافق وخدمات(فكار، ٢٠٠٨).

وتتضافر العديد من العوامل في نشأة المناطق العشوائية، والتي في مقدمتها العوامل المورفولوجية التي تتصل ببنية المجتمع وتكوينه، حيث سوء الاحوال الفيزيائية والعمرانية التي يقاسيها سكان المنطقة. كالتركز داخل دائرة يطلق عليها الاحتقان الفيزيوجرافي بمشكلاته العمرانية والبشرية وماينتج عنها من ظواهر انحرافية واجرامية في ظل غياب "قانون المناطق" zone law، وعدم خضوعها لأي قانون منظم(فكار، ٢٠٠٨)، وترتبط مشكلة العشوائيات بالتوزيع الديموجرافي غير المخطط والذي له تأثير كبير على السكان حيث تكسب الاسر ذات الاعداد الكبيرة في حجرة أو اثنين متهاكتين ، كذلك خروج هذه المنطقة عن تخطيطات الدولة يفقدها العديد من المرافق كالمياه والكهرباء وشبكات الصرف الصحي، والمدارس والمستشفيات ومراكز الشرطة، فتتسم شوارعها بالضيق وعدم التنظيم، كما يتسم سكانها بعدم تجانس الثقافة لاختلاف القاطنين في المنطقة لرخص ارضها كونها غير مرخصة للسكان فهي ملاذ للفقراء من سكان المدينة نفسها، وللقادمين من الريف أو الصعيد بحثاً عن فرص للرزق، كذلك للهاريين والفارين من القانون ، وللمجرمين معتادي الاجرام، حيث اختلاف الاصول الريفية والصعيدية والعرباوية، فتشمل العشوائيات بعض الاسر المنبوذة للعرب التي حكم عليهم بالتهجير أو التشميس(الذين تم خلعهم) حيث تخلي القبيلة عنهم فهي تشمل تنوعات ثقافية شديدة التباين حيث تعدد الثقافات الفرعية وتفاوت الظروف الاجتماعية. وبالتالي تتسم العشوائيات بعدم التجانس للفئات الاجتماعية داخلها، كذلك ينضم لهذا التكوين أو التنوع الاثنو اجتماعي اعداد من الشباب الذين يحاولون ايجاد سكن وتكوين اسرة في ظل تدنى وضعهم

الاقتصادي ،وتحاول كل جماعة فرض سطوتها ووجودها من خلال العصبية لترسيخ النفوذ ولحماية مكانتها ونسائها وتجارتها ، حيث تتكون العلاقات الاجتماعية من خلال تكوين العصبية في السيطرة على الشارع المشترك لمجموعة غالبية من السكان لإظهار النفوذ والسطوة، فتظهر معارك وصراعات العصبية لفرض النفوذ كصراعات العرب مع الصعايدة، وصراعات بعض العائلات مع بعضها البعض (الرجال، ٢٠١٩). وبالتالي تتشكل الجريمة في ضوء تناقضات البناء الاجتماعي والثقافي للمنطقة والبيئة.

كما تتسم العشوائيات بالتخلف والتفكك القيمي كنتاج لإهمال الفئات سائلة الذكر من عملية التنمية ، التي ظلت لفترات طويلة موجهة للمدينة بدلا من تنمية المجتمع الريفي، كذلك الموجهة لعدد من المناطق دون الأخرى داخل المجتمعات الحضرية نفسها، يتزامن ذلك مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العديدة والتي أدت لانعدام النفوذ الأسرى على الإبناء، وفي ظل العوامل السائلة حيث التزاحم على الفرص والظروف المعيشية القاسية تخلق حالة من التوجس بين الأفراد وبعضهم وبين الأفراد والدولة، حيث شعور المواطن بالإهمال وأنه خارج العملية التنموية وليس له موضع من الرعاية الاجتماعية أو الحق في حياة كريمة فتضعف القيم الإيجابية التي تستنكر الجريمة أو السلوكيات الجانحة مما يفاقم من أزمات المناطق العشوائية لتصبح بيئة خصبة ومؤهلة لممارسة الجريمة(محمد، ٢٠٢٢).

سادساً: التوجه النظري للبحث

(١) أهم النظريات المفسرة للجريمة

قبل الإشارة الى الاتجاهات النظرية التي تتبناها الدراسة يمكننا القول بتعدد المداخل السوسيولوجية والانثربولوجية المفسرة للجريمة والتي تختلف فيما بينها في تبنيها للعوامل والدوافع المؤدية والمبررة لارتكاب الفاعل للسلوك الإجرامي، فقد أرجعت النظرية البيولوجية "لامبروزو" ارتكاب المرأة للجريمة لبعض الخصائص والصفات التكوينية معتمداً في ذلك على الملاحظة والوصف والقياس، حيث لاحظ من خلال عمله انه عند تشريح جثث المجرمين يتواجد عيوب خلقية في اجسادهم خاصة في الجمجمة والتي تتسم بالشذوذ في حجم الجبهة وشكلها الخارجي وكذلك تكوين الاسنان، فللمجرم صفات تشريحية بدائية تتشابه مع الانسان البدائي، فالمرأة المجرمة عند "لامبروزو" لا تختلف فقط في التكوين الجسماني وانما في التكوين النفسي ايضاً، فالأعراض السيكلوجية هي بمثابة استعدادات وراثية وعيوب جسمية أيضاً. لذلك أرجع "لامبروزو" lambroso

الاجرام النسوي للحمية البيولوجية لارتباطه بالتكوين الجسمي والحمية الطبقية لارتباطه بالطبقات الدنيا (Diego, 2003). كذلك نجد نظرية التحليل النفسي "سجيموند فرويد" Sigmund Freud والذي أثر بتحليلاته النفسية في الكتابات الانثروبولوجية بصورة كبيرة وخاصة في أعمال "مالينوفسكي" Bronisław Malinowski و "مارجريت ميد" Margaret Mead و"روث بندكت" Ruth Benedict (الابناء الشرعيين لفرويد كما يطلق عليهم). فقد أرجع فرويد Freud الجريمة النسوية الى اللاشعور، حيث تعتبر مرحلة الطفولة المرحلة المشككة الاساسية للسلوك عند الفرد، فهي وعاء الاضطرابات العاطفية والوجدانية وهي المحدد للأفعال السوية، وبالتالي فالجريمة عند المرأة هي فعل ناتج عن الصراع الداخلي ما بين الهو (الرغبات الفردية بشكلها البدائي) والأنا الأعلى (الصورة المثالية) والأنا (الذات). حيث يؤدي الصراع في النهاية الى تغلب واحدة منهم على الاخرى، حيث يرى "فرويد" Freud أن الانسان بطبعه عدواني، وبالتالي فإن عدم خضوعه للتدريب الذاتي منذ الطفولة على التحكم في الذات وضبط الرغبات والنزوات منذ الطفولة قد يؤدي بالفرد للانحراف وارتكاب الجرائم (ولسون، ٢٠٠٦، ص ١٠). في الوقت الذي ذهبت نظرية التكوين الاجرامي لـ "دي تيليو" Ditillio الى القول أنه مثلما يتسم الانسان بتكوين نفسي وجسدي، فهو لديه القابلية للإصابة ببعض الأمراض النفسية والجسدية فكذلك يتسم أيضاً بتكوين عقلي لديه القابلية لممارسة السلوك الإجرامي، إلا أن التكوين الإجرامي للفاعل يظل كامناً داخل الشخصية حتى توقظه مؤثرات بيئية اجتماعية ثقافية، يترتب عليها حدوث اضطراب يدفعه لارتكاب الجريمة وهذا الاضطراب لا يوجد لدى جميع الافراد وانما يخضع للاستعداد العقلي، حيث يمثل عامل الاستعداد الإجرامي النواة الاولى التي يتفاعل معها باقي العوامل (قهوجي، ص ٥٣). في الوقت الذي تذهب نظرية العوامل الطبيعية لـ "جيرى وكيتلية" Guery & Quetelet الى الربط بين تأثير المناخ والموقع الجغرافي على ارتكاب الجريمة، حيث ربط "جيرى" بين الجريمة والطقس وهو ما أطلق عليه مسمى "القانون الحراري للجريمة" حيث ازدياد الجرائم في الطقس الحار، وهو نفس مذهب اليه "مونتسكيو" في أشارته أن الجرائم تزداد كلما اقتربنا من خط الاستواء، وتزداد حالات السكر كلما اقتربنا من القطبين. (منصور، ٢٠١٨، ص ٧٧)

وبعيداً عن النظريات الفردية ذات البعد البيولوجي، ظهرت النظريات التي تركز على تحليل الجانب السلوكي للفاعل، فنجد النظرية السلوكية عند العالم "إيفانوف" Ivan Petrovich Pavlov، و "سكينر" Skinner، و "باندورا" Albert Bandura والتي تنظر الى الفعل الإجرامي الذي تقوم به المرأة كنتاج للتعليم وليس كنتاج للعوامل الوراثية، فالسلوك الإجرامي هو سلوك مكتسب،

فمن خلال ملاحظة رد فعل الآخرين يتم تأكيد السلوك لدى الفرد أو نبذه وذلك في ضوء عملية التعلم الاولى، فقد يتعلم الطفل الاجرام من عائلته من خلال تقمص الأدوار أو من جماعات الرفاق، أو وسائل الاعلام وهذا مايشكل طابع الفرد مستقبلا حيث تعلم الاجرام والميل الى ممارسته في مواقف مماثلة(السمري، ١٩٩٦، ص ١٢٤).

كذلك يذهب **اتباع نظرية الضبط الاجتماعي كالعالم "ترافيس هيرشي" Travis Warner** Hirschi في كتابة (أسباب الانحراف) عام ١٩٦٩، الى أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة تعد المسئول الاول عن تحقيق الضبط الاجتماعي ومواجهة الانحراف، وفي حال ضعف مستويات الضبط الاجتماعي المنوطة بمؤسسات التنشئة الاجتماعية يتم ارتكاب السلوكيات الانحرافية. فيحاول الافراد تحقيق الالتزام بقواعد الضبط الاجتماعي من خلال اربع عمليات كمايلي:

- **الارتباط Attachment**، ويقصد به طبيعة الفرد التي تميل لاحترام الاشخاص الاكبر سنا كالوالدين ، وحب المدرسة وتكوين الصداقات والتي تفرض على الافراد احترام قواعد النسق
- **الالتزام Commitment** حيث يحاول الفرد تخصيص الوقت والجهد لتحسين مكانته الاجتماعية والمهنية
- **الاندماج Involvement** حيث اندماج الافراد في أنشطة لاتسمح لهم بالتفكير أو توفير الوقت لممارسة الجريمة أو التفكير الإجرامي
- **الاعتقاد belief** حيث الاحترام الكبير للقانون ورجال الامن، وقوة روابط الفرد بالمجتمع وأن الفشل في هذه العمليات الاربع قد يؤدي بسلوك الفرد للجريمة(Travis,1969,34).

كذلك ظهرت النظريات النسوية في تفسير الاجرام النسوي والتي تباينت حول أسباب اجرام المرأة الا أن ما يغلب على كتاباتها هو رؤيتها لكون النساء ضحايا ومذنبات في نفس الوقت، الا أن هذا الاتجاه يرى أن نسب جرائم النساء لا يعتد بها مقابل اجرام الذكور، وأن النساء المجرمات هن ضحايا العنف الاسرى والسلطة الذكورية، كما تعكس جرائم المرأة خضوعها وعدم استقلالها والقهر الذي تعاني منه داخل المجتمع، فأغلب جرائم النساء هي نتاج لما يعانيه من فقر وقسوة ، واغلب المجرمات هن في الغالب من الأراامل أو المعيلات فهن ضحايا للظروف المجتمعية وغياب الفرص(Jody,1995,p32). وقد بدأت النظرة النسوية منذ كتابات "بولاك" Pollak في كتابه (اجرام النساء) عام ١٩٦١، والذي رأى فيه أن المرأة أكثر انحرافا من الرجل لطبيعتها المخادعة ثم كتاب (أخوات في الجريمة) ل "ادلر" Adler ١٩٧٥، والتي رأت فيه أن تحرير المرأة أدى الى زيادة الجريمة

وكتاب (دراسة المرأة المجرمة) لـ "سيمون" Simone Manar ، عام ١٩٧٦، ثم كتاب "كارول سمارت" Carol Smart بعنوان (نقد نسائي) عام ١٩٧٧ والخاص بتحليل جريمة النساء والذي ذهب فيه الى أن هناك الكثير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المسببة لإجرام المرأة (Claudia, 1993, p31)

بالإضافة للتيار النسوي ظهرت النظريات النفس اجتماعية عند "والتر ركلز" Reckless والتي رأت أن الفعل الإجرامي يرجع للعوامل الشخصية المختلفة في علاقتها بالبيئة الخارجية ، فالمجرم هو شخص عادي من الناحية التكوينية لكنه يعيش في بيئة مفككة تفرض الانحلال على افرادها، فهناك قوى شديدة تدفع الافراد الى الاجرام، كما أن هناك قوى داخلية (قوى الاحتواء الداخلي) وخارجية (قوى البناء الاجتماعي ممثلا في الجماعة) أيضا تعزل الفرد عن الاجرام. وغياب هذه القوى يجعل الفرد عرضة للجريمة (المشهداني، ١٤٧، ٢٠٠٥).

كذلك ظهرت نظرية المخالطة الفارقة أو الاختلاط المتفاوت لـ "سيدزلاند" Sutherland لتفسر الاجرام النسوي بأنه تورط النساء في الاجرام كنتاج للاختلاط والتعلم، فالسلوك الإجرامي للمرأة هو سلوك متعلم وليس موروث، فالجماعة الاولى التي يرتبط بها الفرد، أو الجماعات الثانوية ذات الارتباط الوثيق بالفرد هي المسؤولة عن نقل السلوك الإجرامي اليه من خلال مجموعة الافكار والإشارات المستخدمة، فتعلم الأشكال الاجرامية من السلوك شأنه شأن أشكال التعلم الاخرى حيث يتضمن نفس ميكانزمات التعلم الاساسية، كذلك يعكس السلوك الإجرامي النسوي الاحتياجات العامة للمرأة كما يعكس مجموعة القيم الماثلة لها (Edwin & Donald, 2020, p44). وهو نفس ما ذهب اليه "غابريل تارد" Gabriel Tarde في نظرية التقليد والمحاكاة الى أهمية التقليد والتنشئة الاجتماعية في ارتكاب الجريمة، حيث يرى "تارد" أنه لا بد من توافر مثال لأى نمط من انماط السلوك الاجتماعي يسعى الفرد الى محاولة تقليده، فالفرد يتعلم الانحراف بصورة تقليدية كتعلم أي مهنة، فغالبية مرتكبي جرائم السرقة والقتل لم يخضعوا لأى اشراف من قبل الاسرة أو أي دور رقابي، وانما تركوا لأنفسهم، فاحتراف الجريمة خلاصة تدريب وتمرين وظروف تنشئة تهمل فيها الاسرة توجيه الافراد وتترك اطفالها لتوجيه الشارع، فلا يوجد مجرم بالولادة، ولكن هناك مؤثرات طبيعية تؤدي للجريمة (معتوق، ص ٢١٦).

أما "ميرتون" Robert Merton و"البرت كوهين" Albert Cohen في نظرية الضغط يروا أن جريمة المرأة هي انعكاس لما يقع عليها من ضغوط، كما أنها تعكس فشل المرأة في تحقيق المكانة الاجتماعية، وكذلك عدم اتاحة الفرص الاجتماعية للنساء. كما ركزت النظرية على أن هناك

فروق بين الفرص المتاحة وامكانية استخدام الوسائل الشرعية في الوصول، وبالتالي يزداد احتمال ارتكاب النساء في الطبقات الدنيا للجريمة مقارنة بنساء الطبقات العليا لغياب الوسائل الشرعية لحصولها على الفرص الاجتماعية والمكانة (Thoran 2014,p33).

في الوقت الذي ذهب فيه "رالف داهرنرودف" Ralf Dahrendorf في نظرية الصراع الاجتماعي الى أن غياب الانسجام والتوازن والنظام في محيط اجتماعي معين، بالإضافة لغياب الرضى حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل والملكية أو كليهما معا، يؤدي بالفرد الى السلوك الإجرامي، كذلك فان قضية العدالة الاجتماعية تعد متغيرا بنيويا في اثارة الصراعات الاجتماعية وفهم الجريمة طالما ان هناك توزيع غير عادل للثروة . (وريكات، ٢٠٠٨)

وتعد النظرية "المالتوسية" Malthus في تفسير الفقر من أهم النظريات التي ترجع الجريمة لزيادة الفقر الناتج عن الكثافة السكانية الشديدة وهو لب نظريه "مالتوس" Malthus ، والتي ترتبط ارتباطاً قوياً بقضايا التخلف والفقر وتدهور مستوى المعيشة ، ومن ثم فإن مشكلات الجوع والبطالة والفقر إنما هي مشكلات حتمية ، فالفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم، وبالتالي تنتج الجريمة لتدهور الاوضاع المعيشية لدى الفقراء فتشخيص أوضاعهم الواقعية وتغييرها يكمن في إطار الصراع الطبقي وتعددية البناء الاجتماعي القائم بما ينطوي عليه من تناقضات وليس في التفكير الأكاديمي وسن السياسات المختلفة (العداري، 2010). ويعيدا عن تفسير "مالتوس" Malthus للجريمة من منطلق الحالة الاجتماعية والاقتصادية تبني "كارل ماركس" Marx الاتجاه الاقتصادي في تفسير الجريمة المناهض للرأسمالية الغربية التي رأوا فيها بانها تجسد الطبقة بين أبناء المجتمع مما يدفع الفئة المقهورة لاتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها، وعليه فقد طرحوا نظريتهم بمثابة المنقذ وهي النظرية الاشتراكية.

لقد ارتبط اسم هذه النظرية - نظرية العوامل الاقتصادية - بالمذهب الاشتراكي، حتى اطلق البعض على هذه النظرية الاقتصادية في تفسير الجريمة اسم المدرسة الاشتراكية أو المدرسة الرأسمالية. الظاهرة الاجرامية هي ظاهرة شاذة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الرأسمالي فتركيبه هذا النظام، وطبيعة العلاقات السائدة فيه تقضي حتماً إلى الظلم الاجتماعي فتقع الجريمة نتيجة لهذا الظلم مما يدفع الفئة المقهورة لاتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها، فمعدلات الجريمة المرتفعة يرتبط بالبنية الاقتصادية الضعيفة ويتمثل هذا الضعف في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة ونقص الخدمات (الوريكات، ٢٠٠٨).

النظرية المعرفية لـ "توماس وايت" Thomas Wyatt تفسير سلوك المرأة الإجرامي كنتاج التفكير غير العقلاني وليس للعوامل الاجتماعية دوراً مهماً فالطريقة التي ينظم بها الأفراد أفكارهم حول القيم والقوانين هي المسؤولة عن ارتكاب الجرائم. فخلال مرحلة الطفولة يكون الأطفال في المستوى الأول للتطور الفكري والذي يجب فيه أن ترتبط وتتطابق أحكام الفرد الأخلاقية بالقواعد الاجتماعية حتى يستند سلوكه على الطاعة ويتجنب العقوبة، ثم ينطلق الفرد إلى مرحلة الاستناد للمنطق الأخلاقي كمرحلة تالية للطفولة، إلا أن بعض الأشخاص في هذه المرحلة يستطيعون تجاوز الأعراف المجتمعية ليصبحوا جانحين (زرارقة، ٢٠١٦، ص ٧١). في الوقت الذي أشار "ثورستى سيلين" Thorsten Celine من خلال **نظرية التفكك الاجتماعي** إلى تأثير دور التفكك الاجتماعي على الجريمة، فيرى أن الإنسان يرتبط بمجموعة من النظم والوحدات الاجتماعية التي تشبع كل واحدة منها بعض حاجاته، ومن خلال تفاعله مع هذه النظم والوحدات يكتسب معايير السلوك التي توجه تفاعلاته، وإن فرص التماثل بين المعايير تزداد كلما كانت الجماعات التي يتفاعل معها الفرد محدودة، وفي حال توسع هذه الجماعات أو النظم والوحدات تضطرب معايير الفرد وقيمه فينتج صراع داخلي قد يؤدي للجريمة، فالمجتمعات التي تفتقر إلى الانسجام تؤدي إلى التفكك الاجتماعي وبالتالي الجريمة (الشهري، ٢٠٠٩، ص ٢٠).

كذلك حل "أميل دوركايم" Émile Durkheim الجريمة في ضوء التفسير الاجتماعي فمن خلال **النظرية اللامعيارية** اعتبر دوركايم أن السلوك الإجرامي هو سلوك طبيعي وموجود في كل المجتمعات وهو جزء من البناء الاجتماعي للمجتمع، والتي تعد الجريمة جزءاً من وظائفه، حيث اعتبر أن المعايير التقليدية في المجتمع عندما تتأكل دون أن تترسخ منها معايير جديدة تؤدي إلى السلوك الانحرافي، فالتحرر والتحديث يتيح للأفراد مجالاً أوسع للتحرر من القيم أو الامتثال والانصياع. فانهاير المعايير الاجتماعية المسؤولة عن تنظيم علاقات الأفراد في إطار النظام الاجتماعي الواحد هو مايقود إلى الجريمة (غدنز، ٢٠٠٥، ص ٢٨٤).

ويرى "ليميرت" EDuin Lemart من خلال **نظرية الوصم الاجتماعي** أن ارتكاب الفعل الإجرامي هو حصيلة صراع ثقافي تظهر آثاره في التنظيم الاجتماعي القائم، ويقع من خلال عدة مستويات، أولهما على مستوى الفرد حيث ارتكابه فعلاً غير سوى فيصنفه الآخرون كمجرم أو جانح وهو ما يقصى بالفرد من دائرة التفاعل الاجتماعي التقليدي إلى التفاعل بين المجرمين. فالانحراف الأولي لا يمكن التنبؤ به. كما أن المجرم عند "ليميرت" هو شخص يتسم بعدم قدرته على التكيف مع الأفعال المجتمعية، وثانيهما الانحراف الثانوي فهو ارتكاب الفاعل للسلوك الإجرامي كنتاج للنظرة

المجتمعية التي تشكلت بعد حدوث الانحراف الاولى ومعاملته كمجرم من قبل المجتمع (المشهداني، ٢٠٠٥، ص ١٤٥).

كذلك ركزت النظرية الثقافية عند "اجبرن" William Ogburn و"دونالد تافت" Dounald R.Taft على تفسير السلوك الإجرامي بالتركيز على دراسة الجريمة والجنوح من خلال التأكيد على أن المجتمع الواحد لا تسوده ثقافة واحدة بل عدة ثقافات متباينة فيرو أن الثقافات الفرعية توجد في المجتمعات ذات التمايز والتباين الفعلي فعندما يقارن المنحرفون مكانتهم مع غيرهم من الطبقات الاعلى ينشأ لديهم رد فعل يتخذ شكل الانكار للقيم المخالفة لطبقتهم، حيث يفسروا الجريمة في ضوء الصراع الثقافي الذي يستبطن صراعا ذهنيا يقود للجريمة (جابر، ٢٠٠٧، ص ١٠٩)

كذلك وجهة النظرية الثقافية الانظار نحو دور الهجرة في فهم الجريمة حيث صعوبة التكيف مع الثقافات الجديدة في المجتمعات الجديدة للمهاجرين فتخلق الفجوة الثقافية أو الهوية الثقافية في ظل سرعة التغير المادي مقارنة بالتغير الثقافي أو التنمية، مما ينتج عنه تخلف لبعض عناصر الثقافة نتيجة عدم توازن عمليات تغير الثقافة، فتظهر الدينامية وسيطرة المادة كسبب لتلاشي العلاقات الاولوية وغياب الولاء للأسرة أو الجماعة وبالتالي سهولة ارتكاب الجريمة (عودة، ٢٠١٢، ص ١٠٤).

النظرية الايكولوجية: يرجع الفضل في تطور الايكولوجيا المكانية لدراسة الجريمة الى العالمين شو ومكاي Show & Makay عام ١٩٤٢م من مدرسة شيكاغو، حيث قاما بدراسة التفاعل بين البيئة والإنسان، فيما سمي بالمدخل الإيكولوجي لدراسة الجريمة Ecological Approach. كما قاما بربط عناصر البيئة الطبيعية والبشرية مع سلوك الجناة كما وضعوا نموذجاً مكانياً منتظم للجريمة والذي يرى أن الجريمة تقل كلما اتجهنا من المركز إلى الأطراف. واستندت النتائج على عدد من المتغيرات منها: الفقر، مستوى السكن، الهجرة وتغيير السكن حيث أمكن تصنيف مناطق تركيز الجريمة في عدة مدن تبعاً لعدة متغيرات منها: والتفكك الأسري والاجتماعي، تدنى المستوى الاقتصادي ، ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل، الزيادة في حجم الأسرة، انخفاض مستوى التعليم (Herbert. 1982).

ويركز الاتجاه الايكولوجي في دراسته للجريمة على دراسة العلاقات بين الناس ومحيطهم الاجتماعي، حيث دراسة العوامل الداخلية والخارجية، فلا ينظر لسلوكيات الأفراد كرد فعل سلبي في بيئاتهم ولكن بالتركيز على التفاعلات الديناميكية المتبادلة فيما بينهم، بهدف الكشف عن التكيف والتوافق أو غيابه في البيئة الاجتماعية (Zastrow, 1999, p. ١٩).

يقوم هذا المنظور على خلفية علمية واسعة النطاق (النوحي، ٢٠٠٢، ص. ٩٥).

وقد ساهم مؤسسي النظرية الإيكولوجية أمثال روبرت بارك R. Park، أرنست بيرجس E. Burgess. في تفسير دور البيئة المحيطة بالفرد كأحد العوامل التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة، وأن الفروق بين البيئات الاجتماعية سبب اختلافات نسب الجريمة وأنماطها بين مجتمع وآخر، فقد رأوا أن المدينة هي التي تحدد سلوك الأفراد، فالأحياء الفقيرة تسكنها الطبقات ذات الدخل المتدني، لذا فالظروف المعيشية فيها تكون إلى حد ما رديئة أو منخفضة الجودة، لذا تكثر بها الانحرافات أو الجنوح والجريمة. أما المناطق الأخرى من المدينة التي يسكنها ذوي الدخل المرتفعة أو المتوسطة فغالبا ما تقل بها الجريمة (القيسي، ٢٠٢٢).

وقد أهتم العالم شو بتقسيم المدينة الى:

- **المنطقة الأولى:** وتعرف بمركز المدينة وهي المنطقة التي تكثر فيها المراكز التجارية.
- **المنطقة الثانية:** تقع حول المنطقة الأولى وتكثر فيها الأحياء الشعبية.
- **المنطقة الثالثة:** تكثر فيها بيوت الطبقة العاملة.
- **المنطقة الرابعة:** يسكنها أصحاب الدخل العالية.
- **المنطقة الخامسة:** منطقة الضواحي وتكثر فيها محلات اللهو .

واستنتج أن نسبة الجريمة والجنوح تتفاوت باختلاف بعد المنطقة أو قربها عن قلب المدينة وعن المراكز الصناعية، وأن نسبة الجريمة تقل تدريجياً كلما ابتعدنا عن قلب المدينة متجهين نحو ضواحيها (القيسي، ٢٠٢٢).

(٢) التوجه النظري للبحث:

(أ) - نظراً لاتساع مفهوم الجريمة وشموله لأبعاد عديدة جاءت القضايا النظرية التي تتناوله متنوعة وعديدة الا أن هذه الاتجاهات النظرية ركزت في تناولها للجريمة على العامل الواحد في تفسير الظاهرة، ومن ثم تعميم النتائج الجزئية على جميع مظاهر السلوك الإجرامي لذلك رأت الباحثة ضرورة وضع استنتاجات نظرية شمولية توجه البحث موضحة كما يلي:

- ١- المجرم ليس ظاهرة فردية وانما هو نتاج بنية اجتماعية متباينة كما اشار أجبرن.
- ٢- تتخذ ظاهرة الجريمة النسوية طابعا بنوياً يرتبط بطبيعة البيئة ودورها في شرعنة السلوك الإجرامي كما أشار مكاي.
- ٣- يخضع السلوك الإجرامي للاكتساب والتعلم شأنه شأن أى سلوك انساني كما أشار جابريل تارد.

- ٤- يمكن فهم السلوك في ضوء البيئات الاجتماعية ذات الطابع التربوي غير السوي، والتي تتسم بفقدان المعايير الاجتماعية حيث تحرر الفرد من القيم الاخلاقية كما ذهب دوركايم، والتي تتسم بضعف روابط الفرد بالجماعة وانخفاض سلطة الضبط الاجتماعي كما أشار هيرشي.
- ٥- يصبح رفقاء السوء جماعة مرجعية للفرد لتعلم الممارسات الاجرامية كما ذهب سيزرلاند، لتلتحم تلك الممارسات بتمثيلات الهوية حيث تجذر ثقافة العنف والسلوك الجانح في المخيال.
- ٦- تعكس البيئات العشوائية فضاء لممارسة وانتاج السلوك الجانح وفقا للمقاربة الاقتصادية حيث انخفاض الموارد الاقتصادية كما أشار ماركس وغياب الرضا عن الوضع الاقتصادي كما أوضح داهرنديروف، فتمارس الجريمة كعملية اجتماعية الاكثر ممارسة بشكل يعكس هيكل مختلف ابنية وانماط التفاعل داخل البيئات العشوائية لتظل الجريمة ظاهرة مزمنة ذات طابع عفوي وتلقائي تتزامن حدوثها بشح الموارد وفقا للمالتوسية، لتصبح الجريمة ظاهرة ذات نزعة بيولوجية واجتماعية واقتصادية.

سابعا: الدراسات السابقة

هدفت دراسة (على، ٢٠٢٢) الى التعرف على حجم جرائم المرأة كذلك أنواع الجرائم المرتبطة بالمرأة في محافظة سوهاج وقد اعتمدت على أسلوب المسح الاجتماعي، كم اتم اجراء مقابلات ميدانية مع ٣٦ حالة اجرام، وقد توصلت الباحثة لعدة نتائج لعل أهمها :أن الفئة العمرية من ٤٠:٢٠ عام هي أكثر الفئات العمرية اجراما، يعد أهمام اسباب لجوء المرأة للانحراف التفكك الاسرى وطلاق الوالدين وانشغالهم الدائم بالعمل، غياب المشاعر والروابط العاطفية في الاسرة قد يؤدي الى انحراف الابناء وخاصة في سن المراهقة، كذلك تعد الصحبة السيئة من العوامل الهامة الدافعة للجرائم النسوي

حاولت دراسة (عاشور و اخرون ٢٠٢١) توضيح أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتداعياتها التي أدت الى دخول المرأة عالم الاجرام، كذلك مناقشة أهم الدوافع المسببة لارتكاب المرأة الجريمة، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها أن اجرام المرأة يرتبط بنوع الجريمة كجرائم الدعارة والاجهاض وقتل الاطفال فهي أكثر جرائم المرأة، لا يمكن ارجاع اجرام المرأة الى عامل وحيد، فالسلوك الإجرامي للمرأة ير تبط بالعديد من العوامل المتشابكة، لاترجع الجريمة للتحليل القائم على الفروق بين الجنسين بقدر ماترجع لعدد من العوامل البيئية والثقافية والاقتصادية المشكلة للإجرام

حاولت دراسة (Thompson, 2018) التعرف على الأنشطة الاجرامية الأكثر ارتباطا بالنساء ورأت الدراسة أن جريمة السرقة من أكثر الجرائم ارتباطا بالإناث، كما تبين سيطرة عنصر الحرمان العاطفي على المسجونات، والرؤية الضبابية للمستقبل ومحاولة إيذاء الذات، وكثيرا منهن يعانين من الامراض النفسية والاكتئاب وأن النساء اللاتي لديهن تاريخ مرضي نفسي هن الأكثر عرضة لارتكاب الجرائم.

هدفت دراسة (الفواعير، ٢٠١٧) الى التعرف على العوامل المؤدية لارتكاب النساء جرائم السرقة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة لمنهج المسح الاجتماعي، وقد تكونت عينة الدراسة من ٢٢٠ طالب، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج لعل أهمها: يعتبر الدافع الاقتصادي من أهم العوامل المؤدية لارتكاب النساء جريمة السرقة، تلعب العوامل الدينية والثقافية دورا كبيرا في توجهات الافراد نحو السرقة، كذلك تتأثر معدلات جرائم السرقة بالنوع الاجتماعي، لا تتأثر السرقة بالمستوى التعليمي للفرد

حاولت دراسة (عسوس، ٢٠١٧) تحليل جريمة المرأة في المجتمع الجزائري في ضوء العوامل السسيو اقتصادية، وقد اعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعي وتحليل المضمون للفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٨، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها: ترتبط الجريمة النسوية في المجتمع الجزائري بالتغير الاجتماعي والذي أثر على التماسك الاجتماعي والاقتصادي والتربوي للأسرة الجزائرية، تدنى دخل الاسرة أدى الى انحراف الفتيات واشغالهن بالدعارة، انتشار البطالة وغياب الوالدين خارج المنزل لساعات طويلة ساهمت في انحراف الفتيات في ظل غياب التوجيه الاسرى وقله العمل لإشغال وقت الفراغ.

هدفت دراسة (Sahin, 2015) الى معرفة أهم دوافع النساء لممارسة الجريمة، وطبيعة الملامح الشكلية للمجرمات، وقد اعتمدت الدراسة على أجراء المقابلات مع ٤٠ امرأة، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج لعل أهمها: تتصف المرأة المجرمة بلامح تميل للذكورية والقسوة، يعد التعليم من أهم الاسباب المرتبطة بجرائم النساء فكلما قل المستوى التعليمي كانت المرأة أميل لممارسة الجريمة، يعد التفكك الاسرى والذي ينعكس في ضعف الاشراف والرقابة الاجتماعية من أهم أسباب اجرام النساء.

هدفت دراسة (Moran, 2011) الى دراسة العلاقة بين الجريمة والعقاب للمرأة داخل سجون روسيا. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج لعل أهمها: أنع على الرغم من وجود تصليحات وتحسينات داخل السجون الا أن هناك اهمال في البنية التحتية للسجون، حيث الاكتظاظ بالمساجين، وانتشار

الامراض المعدية، كما أن وضع السجون في مناطق بعيدة يمنع حدوث روابط مع المجتمعات المحلية، فيتسبب هذا في إعاقة عملية دمج السجناء المفرج عنهم في المجتمع. اتجهت دراسة(بوكو، ٢٠٠٧) الى محاولة معرفة أهم الخصائص النفسية والاجتماعية للمرأة المجرمة، كذلك علاقة المرأة المجرمة بضحاياها، وأهم العوامل التي تدفع المرأة للفعل الإجرامي، وقد اعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعي واستمارة الاستبيان لجمع المادة العلمية ، كم اعتمدت على المقابلات لاجراء التحليلات الكيفية، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن هشاشة العلاقات الاسرية للمرأة المجرمة حرمتها من التكيف الجيد والتوافق مع المجتمع، لايمكن الجزم بتأثر عامل دون آخر في وقوع جرائم النساء ولكن تستطع الدراسة القول بأن توافر مجموعة من العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية معا هي التي تدفع المرأة للفعل الإجرامي، معظم المجرمات عايشن واقع اسرى شديد التفكك ومضطرب من ناحية العلاقات الاجتماعية ويتسم بالقسوة، دخول المرأة عالم الاجرام يجعلها عرضة لليأس والقنوط وسيطرة النظرة التشاؤمية للحياة.

هدفت دراسة(Pretorius,2006) الى معرفة خصائص السجينات الاجتماعية والتعرف على العلاقات الاجتماعية للسجينة، وقد اعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعي واجراء الاستبيانات، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج لعل أهمها: أن الفئة العمرية لارتكاب الجرائم تقع ما بين ٣٠:٤٥ عام ،أغلب المجرمات من النساء تعرضن للعنف الاسرى في طفولتهن، ترتبط الجريمة بانخفاض المستوى التعليمي للمرأة الا أن هناك نوعا من الجرائم لايرتبط بالمستوى التعليمي

- موقف الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة

ساهمت الدراسات السابقة في تقديم رؤية تمهيدية للباحث حول مشكلة اجرام المرأة الا أنه كما يتضح من الدراسات السابقة غياب المنهج الأنثروبولوجي في تناول مشكلة اجرام المرأة، فأغلب الدراسات رغم تناولها لمشكلة اجرام المرأة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الا أنها تتناولها من خلال المنهج السوسيولوجي فقط، فتقل الدراسات التي تعمل على تناول مشكلة الدراسة بشكل تكاملي وكيفي ، وهو ما تذهب اليه الدراسة الراهنة، حيث تعتمد الدراسة في ذلك على المنهج الأنثروبولوجي، كذلك تركز أغلب الدراسات السابقة على دراسة المرأة الجانحة داخل السجون أو المؤسسات العقابية، في الوقت الذي تناولت هذه الدراسة السلوك الإجرامي للمرأة بعد انتهاء مدة عقوبتها مباشرة حيث لم تستطع الباحثة اجراء الدراسة داخل المؤسسات العقابية لصعوبة الحصول على ذلك في الفترة الحالية، مما دفع الباحثان لتناول السلوك الإجرامي للمرأة داخل "عزة خير الله" حيث دراسة النساء حديثات الخروج من السجن.

المبحث الثاني: الاجراءات المنهجية للبحث

أولاً: نوع الدراسة

تتنمى هذه الدراسة للدراسات الأنثروبولوجية الوصفية والتحليلية ، حيث تهدف الدراسة إلى وصف ومعرفة طبيعة السلوك الإجرامي النسوي بمنطقة عزبة خير الله، وتحليل العوامل المختلفة التي أدت الى السلوك الإجرامي من خلال المنهج الأنثروبولوجي.

ثانياً: مناهج البحث وأدواته:

اعتمدت الدراسة على عدد من الأدوات البحثية منها:

أ- الملاحظة : حيث ملاحظة ووصف البيئة وطبيعة الحياة المؤدية للسلوك الإجرامي داخل عزبة خير الله.

ب-المقابلة المتعمقة: حيث تم التركيز على معرفة الجوانب المختلفة من حياة النساء معتادي السلوك الاجرامى والعوامل الدافعة لذلك وكذلك تبريراتهن لسلوكهن ونظرتهم لأنفسهن وللحياة وقد أجريت المقابلات على فترات مختلفة استغرقت مدة كل جلسة حوالي ساعتين. ودار النقاش حول عدة موضوعات متعلقة بتاريخ الحياة والنشأة وبداية السلوك الإجرامي ونوع الجريمة ودوافعها .

ج- الاعتماد على الإخباريين ، وذلك من خلال الاعتماد على العديد من الإخباريين من ذوي الخبرة، والذين يعدون بمثابة بوابة الباحثة لدخول مجتمع الدراسة، والتي رأت الباحثة توافر المعرفة التامة لديهم بعينة الدراسة، فقد اعتمد البحث على هؤلاء الإخباريين في جمع المادة الإثنوجرافية. ، وقد بلغ عدد الإخباريين بالدراسة حوالي ٥ إخباريين متنوعي الحالة العمرية(شباب- كبار السن) والحالة النوعية(أناث- ذكور) والحالة التعليمية(يقرأ ويكتب- تعليم متوسط- تعليم عالي) والحالة المهنية(عامل أمن- ربة منزل- مهنة متخصصة).

د- دليل العمل الميداني صمم دليل للعمل الميداني لجمع البيانات بمنطقة الدراسة وقد اشتمل على عدة محاور، حيث يتناول المحور الأول وصف مجتمع الدراسة، ويتناول المحور الثاني نوعية الجريمة النسوية والعوامل المؤدية لارتكاب الجريمة بينما يتناول المحور الثالث ميكانزمات الجريمة الفردية.

ثالثاً: مجالات الدراسة:

- المجال الزمني للدراسة: استغرقت الدراسة الحقلية قرابة الاربعة أشهر حيث بدأت في شهر يوليو وانتهت في شهر أكتوبر، وقد بدأت هذه الدراسة بدراسة استطلاعية، وكان ذلك في شهر يونيو، هدفت إلى التعرف على طبيعة مجتمع البحث، وقد أسفرت الدراسة الاستطلاعية عن التأكد من إمكانية دخول المجتمع بشكل آمن، تحديد العينة واختيار الوقت المناسب لإجراء الدراسة .

- المجال البشري للدراسة : تتكون عينة الدراسة من ١٥ امرأة يقمن جميعاً في عزبة خيرالله، واللاتي تقع اعمارهن ما بين ال ٢١ : ٤٧ عام، وقد تم الاعتماد على أسلوب كرة الثلج في الوصول الى العينة بالإضافة للاستعانة بالإخبارين من العاملين في الجمعيات الخيرية داخل العزبة لدرايتهم الشديدة بأفراد المنطقة وقدم تواجدهم بها.

رقم المشاركة	نوع الجريمة	العمر عند دخول السجن للمرة الاولى	تكرار الجريمة	العمر الحالى	الحالة التعليمية	الحالة المهنية	الحالة الاجتماعية	الدخل	السجل الاجرامى للاسرة (من سبق حبسهم)
١	سرقة	٢١	٣	٣٩	أمية	ربة منزل	هجر	منخفض	لا يوجد
٢	سرقة	٢٢	٣	٣٢	أمية	بائعة متجولة	عزباء	منخفض	الام
٣	سرقة	٣٣	٢	٤٠	أمية	بائعة خضار	مطلق	منخفض	الاب-الاخ
٤	قتل زوج	٢٣	١	٤٥	دبلوم	ربة منزل	أرملة	منخفض	لا يوجد
٥	شروع فى قتل الزوج	٢٢	١	٤٧	أمية	بائعة خضار	مطلقة	منخفض	الخال
٦	سرقة	٢٦	٢	٣٣	دبلوم	عاملة بمحل	عزباء	منخفض	أب
٧	بلطجة	٣٤	١	٣٦	أبتدائية	ربة منزل	متزوجة	منخفض	ألاب والام
٨	اتجار فى المخدرات	٢٥	٣	٤٤	أمية	ربة منزل	متزوجة	غير مبين	الزوج
٩	دعارة	٢٩	١	٣٤	دبلوم	لاتعمل	عزباء	متباين	الخالة
١٠	دعارة	٢٧	١	٣٤	دبلوم	لاتعمل	عزباء	متباين	الاخت
١١	اتجار بالمخدرات	٢٤	٣	٤٤	أمية	ربة منزل	أرملة	غير مبين	الابن
١٢	اتجار بالبشر	٣١	١	٤٨	أمية	ربة منزل	مطلقة	منخفض	الاخ
١٣	جرائم الكترونية سب وقذف	٢٢	١	٢٤	دبلوم	سكرتيرة	عزباء	متوسط	لا يوجد
١٤	دعارة	٢٣	٢	٣٥	أبتدائية	لاتعمل	مطلقة	غير مبين	لا يوجد
١٥	جرائم الكترونية، ابتزاز	٣٣	١	٤١	ليسانس	لاتعمل	عزباء	متوسط	لا يوجد

يتبين من الجدول السابق تنوع اشكال الاجرام النسوي بعينة الدراسة مابين الجرائم التقليدية والجرائم المنتظمة والجرائم الالكترونية ، كذلك يتضح مدى الانخفاض فى المستوى التعليمي الغالب على المشاركات بالدراسة، وخاصة فى الجرائم التى تنتمى الى الجريمة التقليدية أو المنتظمة بعكس

الجرائم الالكترونية والتي تتطلب درجة من المعرفة والالمام بالتكنولوجيا، كذلك يتضح غلبة تدنى المستوى الاقتصادي على أفراد العينة فمنطقة الدراسة "خير الله" من المناطق العشوائية منخفضة الدخل عامة، كما يتبين اعتياد العينة على تكرار الجريمة وخاصة في الجرائم التقليدية ذات العائد المادي مثل السرقة والدعارة والبلطجة، وهو ما أكده الاخباريين بمجتمع الدراسة حيث اتفقن على استمرار أغلب أفراد العينة بمزاولة نشاطهن الإجرامي، فهو مصدر دخل غير معن لأفراد الدراسة، بعكس الجرائم الالكترونية والتي لا تتسم بتكرار الجريمة. كما يتبين من الجدول السابق أيضاً غلبة السلوك الإجرامي لأسر النساء بالعينة وخاصة في جرائم السرقة والدعارة حيث تورط الأهل أيضاً (الاب- الام - الخالة-الابن)، مما يؤكد على أهمية دور الاسرة في دعم أو نبذ السلوك الانحرافي بصورة عامة لدى عينة الدراسة.

- المجال المكاني للدراسة

أ-الموقع الجغرافي لعزبة خيرالله

تعتبر عزبة خيرالله منطقة مترامية الاطراف تضم هضبة جبلية ، تحدها المنطقة الاثرية بمصر القديمة شمالاً، ودار السلام جنوباً،ونهر النيل غرباً،ومقابر البساتين شرقاً،حيث يصل عدد سكانها إلى حوالي ٦٥٠ ألف نسمة يعيشون في حوالي ٥٠٠ فدان، تنقسم العزبة إلى جزئين . حيث يضم الجزء الشمالي الجزء الأكبر من مساحة الهضبة الجبلية ويضم الجزء الجنوبي منطقة إسطنبول عنتر والحدود المتاخمة للتجمعات السكانية بدار السلام. أما عن الناحية العمرانية فتتمتع منطقة "عزبة خيرالله" بموقع متميز بين عدد من أحياء القاهرة مثل حي مصر القديمة، دار السلام، المعادي، البساتين والخليفة ، كما أن المنطقة متصلة مباشرة بعدد من محاور الحركة الرئيسية مثل الطريق الدائري والاتوستراد وكورنيش النيل .(الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠١٥).

ب- وصف العزبة

ويرجع البعض سبب التسمية للعزبة ب"خير الله" الى إحدى العائلات التي سكنت المنطقة في أوائل فترة الهجرات الوافدة للسكن بالهضبة واستقرت بالمنطقة ، وترجع نشأة المنطقة الى السبعينات من القرن العشرين حيث بدأت الهجرات الوافدة إلى القاهرة من ريف الصعيد والدلتا للبحث عن مصادر للرزق للاستقرار ببعض المناطق منها المنطقة الجبلية المرتفعة والخالية من عزبة خيرالله، ومع التحولات العمرانية للمنطقة وتسارعها تحولت المنطقة إلى مكان سكني حضري داخل المدينة ليزداد تعداد العائلات المستقرة في العزبة وخاصة في المناطق الزراعية المجاورة للهضبة فلا تزال غالبية العائلات موجودة ومستقرة الى اليوم في التجمعات الجنوبية والغربية من منطقة خير الله.

يعتبر أغلب سكان عزبة خير الله من الطبقة العاملة، فيتواجد بالعزبة الكثير من الورش المختلفة مثل الحدادة والنجارة وورش أعمال الرخام وورش الاشغال المعدنية وورش التجديد إلى جانب كثرة العمال المختصين بالأعمال الحرفية ، ويذهب الاخباريين الى ان اكثر سكان العزبة هم من الأسايطه (أهل مدينة اسيوط) يليهم الاقصر، حيث ينتشرون بالعزبة بصورة كبيرة ويمتلكون اكرثية ورش النجارة والرخام داخل العزبة. كما يشكل الموظفون وأصحاب المهن نسبة ليست بالقليلة من السكان ، فيتواجد بالعزبة المهندسون والاطباء والمحامون وغيرهم.

فقد بدأت الكتلة السكانية بالمنطقة في الازدياد في أعقاب زلزال سنة ١٩٩٢ حين بدأت أعداد كبيرة من المواطنين في التوافد على المنطقة . فيقول أحد الاخباريين (أنا سكان هنا من قبل الثمانينات كنا لسة كام عشة وبيت دور ارضى بعد الزلزال الوضع اتغير وسكن بالعزبة ناس كثير من اللي بيوتهم وقعت فى الزلازال والحكومة معبرتهمش، ملقوش حتى تقويهم غير العزبة).

أما فيما يتعلق بالبنية التحتية الخاصة ب"خير الله" فتعاني العزبة من مشاكل عديدة بالبنية التحتية مثل مشاكل الصرف الصحي ، والكهرباء، وعجز الخدمات الاجتماعية وقلة الخدمات الصحية، ومشاكل جمع القمامة، تدنى الانشطة الخدمية التعليمية ، فلا يوجد بالعزبة سوى مدرسة ابتدائية واحدة لا تستطيع استيعاب الكثافة السكانية بالمنطقة ، كما تحوى معهداً أزهريا واحدا ، وباستثناء المدرسة والمعهد تفقر المنطقة للخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والثقافية ،والامنية، كما أن الخدمات الموجودة ليست بالكفاءة الكافية لخدمة سكان المنطقة، كما تفقر المنطقة لوجود نقطة شرطة أو مركز اسعاف أو مركز مطافي بالمنطقة ، وتعتمد كلية في تلك الخدمات على المناطق المجاورة مما يجعل الحصول على الخدمات الحكومية أمرا صعباً بالنسبة للسكان .

كذلك تعاني العزبة من نقص الخدمات الطبية والصحية بشكل عام ، فلاتوجد بالمنطقة مستشفى عام مركزي ومعظم أهالي المنطقة يعتمدون على المناطق المجاورة أو عيادات بعض الأهالي. ، كذلك تعاني المنطقة من العديد من المشكلات الاجتماعية لكونها منطقة مكتظة بالسكان دون خدمات اجتماعية مما جعلها تربة خصبة لتكاثر الجريمة والاضطرابات الاجتماعية.

أما عن الاماكن الترفيهية فيعتبر السكان الفراغات العامة بين الابنية اماكن للعب الاطفال - كونها هضبة جبلية يضطر الافراد فى تشكيل بناياتهم السكنية الخضوع لطبيعة تضاريسها الجبلية- فتستغل الفراغات الاجتماعية أو امتدادات لمنازلهم كساحات صغيرة يتجمعون بها كما تستخدمها ربات البيوت في تربية الدواجن وغيره ، لعب الكرة ، المراجيح والبلباردو .

ومن أهم المشكلات التي تواجه تطوير عزبة خير الله طبيعتها الجبلية، فيصعب اجراء مشروعات انشاء شبكة صرف صحي بالعزبة ، كذلك لا توجد دراسات علمية حول المنطقة تحدد درجات الخطورة العائدة على الابنية بالعزبة فى حال حفر شبكات للصرف الصحي أو لغيره، ورغم اقامة الدولة لمشروع صرف صحي الا أنه لم يكتمل لصعوبة طبيعة العزبة الجبلية فقد تكررت ظاهرة انفجار مواسير الصرف الصحي واختلاطها بمياه الشرب لتزيد من الصعوبات التي يواجهها سكان المنطقة، فالمنطقة هضبة حجرية مما يجعل من الصعوبة بمكان الحفر على مناسيب عميقة من أجل مد شبكات المياه والصرف الصحي اليها. مما استدعى تركيب أجزاء من الشبكات على مناسيب قريبة من سطح الارض مما يضعف من كفاءتها ويؤدى إلى تعرضها للتلف بصورة مستمرة. وفيما يخص الكهرباء العامة فقد دخلت شبكة الكهرباء المنطقة مع بداية السبعينات ، الا أن أغلب العقارات يلجأن الى سرقة شبكات الكهرباء بسبب عدم تقنين أوضاعهم القانونية مع الدولة وعدم التصالح مع الجهات المعنية ، كذلك تفتقر المنطقة لشبكة الغاز الطبيعي حيث غياب منظومة لتوزيع اسطوانات البوتاجاز كذلك صعوبة الحصول عليها بأسعارها الرسمية .

ومن المشاكل التي يواجهها سكان المنطقة صعوبة الدخول والخروج للمنطقة بالرغم من موقعها وموضعها واتصالها بالعديد من محاور الحركة الرئيسية . يرجع ذلك لمحدودية مداخل ومخارج المنطقة وعدم ملائمتها من النواحي الفنية والعمرائية لمتطلبات المنطقة، فأحد المداخل هو عبارة عن سلم مرتفع يشق على كبار السن صعوده ينتهى بأن تقفز دخولا للمنطقة ، وكذلك سوء حالة الشوارع الداخلية نفسها والتي تزيد من صعوبة دخول المواصلات العامة أو عربات المطافئ أو الاسعاف إلى المنطقة.

كذلك تتأثر منطقة عزبة خير الله بعدد من مصادر التلوث البيئي اهمها بحيرة عين الصيرة القبلية : وهي عين مياه طبيعية اعتاد الناس استخدام مياهها في التداوي والاستشفاء، الا انها تأثرت بارتفاع منسوب المياه الجوفية واختلطت بمياه الصرف الصحي وتشير الدراسات ان معدل البكتريا المسببة للأمراض الموجودة بداخل مياه العين تعادل نسبة تلوث مياه الصرف الصحي تقريبا(الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠١٥). بالإضافة الى تحولها الى وسيلة للتخلص من القمامة ، مما يضاعف تأثيرها كمصدر لتلوث الهواء والتربة. كذلك تلعب منطقة الفخارين دورا كبيرا فى تلوث المنطقة لما ينبعث منها من أبخرة ومواد نتيجة حرق الفخار بالإضافة للتلوث الناتج عن تعدد الورش داخل المنطقة.

وينتشر بالعزبة العقارب والأفاعي والشعابين فيقول أحد الاخباريين (أنا انقرصت مرتين من عقرب في شهر واحد من ساعة مالحوكمة جات حفرت عشان تعمل الطريق قلبت الجبل علينا فطرد كل العقارب والتعابين وهاجت على البيوت ، تلاقي العقرب لأمواخذة جنبك على الفرشة وفي كل حنة .(

يمثل التهجير وإزالة المساكن أهم طموحات أغلب السكان، وإن كان هناك البعض يرفض فكرة التهجير وخاصة كبار السن بغض النظر عن خطورة بعض المناطق لاسيما تلك الواقعة على حافة الهضبة الجبلية . وقد تم تنفيذ إزالة تلك المناطق شديدة الخطورة وتحديد حزام أمان أعلى وأسفل الهضبة ، وتم هدم العقارات التي كانت تمثل خطورة شديدة . ومنع تمكين أحد من إعادة البناء بها مرة أخرى لحين الانتهاء من التخطيط العمراني للمنطقة وهو ما لم يتم حتى تاريخه. ولكن سرعان ما تم البناء في المناطق التي تم إفراغها لرغبة الأهالي في البقاء بالمنطقة ، لعدم توافر سكن بديل وارتباطهم بأعمالهم بداخل العزبة، وصعوبة الانتقال الى مناطق أخرى لقلة تكلفة المنطقة المعيشية مقارنة بغيرها (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠١٥).

رابعاً: نتائج الدراسة الميدانية

تعد ظاهرة الاجرام النسوي من الظواهر متعددة الابعاد والمتشابكة الى الحد الذي يصعب معه الاشارة الى احد ابعادها دون ذكر الاخر، ومن خلال الدراسة الميدانية يمكن تقسيم العوامل المشكلة لظاهرة الاجرام النسوي الى:

- عوامل اجتماعية
- عوامل اقتصادية
- عوامل ثقافية
- عوامل سياسية
- عوامل فردية

١- **العوامل الاجتماعية** " إن تشكّل الجريمة وقسوتها ما هو الا استحقاق للمجتمع، فكلما كان المجتمع قاسياً اجتماعياً، كلما خلق اشكال أكثر قسوة من الجريمة". فيظهر دور العوامل الاجتماعية كأهم العوامل الدافعة للجريمة من خلال ما يلي:

أ- التنشئة الاجتماعية في ضوء التفكك الاسري

يعتبر التفكك الاسري احد العوامل الاجتماعية المؤثرة على تشكيل السلوك الإنساني، فهو حالة من الخلل الوظيفي نتيجة تخلي أحد الوالدين أو كليهما عن الأدوار الأساسية المنوطة به، مما يؤدي إلى خلل وظيفي بالأسرة ككل، ، كما يشير إلى الفشل في الدور التربوي الرئيس للأسرة في ضبط سلوك الابناء وتوجيههم سواء كان ذلك كنتاج للإهمال أو لتعنت أحد الافراد كرد فعل للصراع مع الطرف الاخر، فهو انهيار الوحدة الاسرية وانحلال بناء الادوار الاجتماعية لافراد الاسرة. مما يعكس عجزاً في بناء الادوار الاجتماعية لأفراد الاسرة وبالتالي يمهد للسلوك الجانح من قبل الابناء كما يظهر التفكك الاسري من خلال الصراعات بين الوالدين والذي ينتج عنه إهمال الأطفال أو سوء معاملتهم على وجه الخصوص من جانب الآباء او من قبل أحدهم، فينمو الأطفال على أساس فهمهم أن هذا هو التسلسل الطبيعي للعائلات أو للعلاقات الاسرية بشكل عام. مما يؤثر في تكوين الفرد النفسي فيجعله أكثر ميلا للبحث عن بديل للأسرة لسد حاجاته النفسية والعاطفية كرفقاء السوء مما يمهد لتعاطي المخدرات والكحول ، كما يجعله عرضه للمرض النفسي أو الخلل الفكري غير المعالج والذي يكون دافعاً للجريمة فيما بعد فتقول المشاركة رقم (١) (أبويا وأمي عمرهم ما بطلو خناقات ، طول الوقت يا بيتاخنقو، ويبضربو بعض ويعملوا محاضر في بعض،يايضرينا، وده اللي خلاتي اطفش من البيت، البيت زيه زى الشارع، بالعكس أصحابي كانوا ارحم عليا من أهلي). فتعد الاسرة من أهم العوامل المؤثرة في تكوين شخصية الفرد وتوجيهه، فمنها يستمد خبرته وتتشكل رؤيته للحياة، كم ان الاسرة هي مصدر العادات والتقاليد والاعراف وقواعد السلوك والاداب. وفي مجتمع الدراسة يظهر دور الاسرة بصورة واضحة من خلال عدة اساليب تربوية صنفها حالات الدراسة على أنها كانت الباعث الأول والمحرك لاتخاذهم طريق الانحراف ثم الجريمة حيث الدفع بهم الى مرافقة رفقاء السوء والتهرب من المنزل والتعاطي المبكر للمخدرات. فقد تتخذ الأسرة احيانا أساليب تربوية خاطئة تساهم في ظل تضافر عدد من العوامل الى وقوع المرأة في السلوك الإجرامي

- القسوة غير المبررة

حيث استخدام العنف في التعامل مع الطفلة فتنشأ دون الشعور بالأمن داخل الاسرة وتسيطر عليها العديد من المشاعر السلبية كسرعة الانفعال والعصبية التي قد تدفعها لفقدان التحكم في مشاعرها وضبط النفس مما ييسر استدراجها للسلوك الإجرامي كنتيجة لما تعرضت له من استهلاك جسدي وعصبي منذ وقت مبكر افقدها الاتزان النفسي وصحة تقييم المواقف المختلفة.

فتقول المشاركة رقم (٣) (أتعودت انى اتضرب من أبويا وأمى بسبب ومن غير من وانا طفلة ومن غير ماعمل حاجة تستاهل الضرب لمجرد انه دخل البيت متعصب لقانى نايمة مثلا على الكنبه اللى عايز ينام عليها، وأنا قاعدة بأكل عادى الاقيه قالى كفاية عليكى كدة فزى قومي، أى غلطة كنت بتضرب عليها بخراطوم الحمام، زى مثلا اروح اجيب كيس سكر يطلع مقطوع أو بشتري طماطم فطلعت حباية بايظة مشفتهاش وانا بنقى ولا البياعة حطتهالى يضرينى أبويا أو أمى بطريقة بشعة وكأنى مش بنتهم ولا لاقيين فى الشارع، ولو واحد ضرينى يستتى لما التانى يجى عشان يحكيه ويكمل عليا، ساعات كتير كنت ببص فى المراية على ملامحى لآكون مش بنتهم وأقول لنفسى اشمعنا أنا دونا عن أخواتي اللى بتضرب، ولحد دلوقتى معرفش السبب غير انى الكبيرة ودة نصيب الكبير). وتستطرد قائلة(ده خلانى اكرهم واهرب واسيب البيت بس كل مرة كانو بيرجعونى، فبدأت اصاحب ناس فى الشارع اتعلمت منهم الشرب والشم)

- اسلوب الالهام المفرط

حيث التغيب الدائم للأهل وكثرة تواجد الطفل بمفرده دون توجيه وخروجه للانضمام لجماعات الشارع منذ وقت مبكر حيث يفقده غياب الأهل التوجيه وتقويم السلوك ويجعله فريسة لتوجيهات الآخرين فى ظل غياب معايير الصواب والخطأ لديه. فتقول المشاركة رقم (٢) (ملقنشد يقولى اية الصح والغلط عمر ماكان ليه أب ولا أم . أبويا طول الوقت مش موجود بالاسابيع، وبسبب البيت من غير ملهم، فكانت أمى بتروح تتظف فى البيوت بترجع اخر الليل مهدودة عايزة تنام. لاعمر حد قالى لاصح ولاغلط ولاعيب ، واخواتى الصبيان كل واحد سارح على وشه بيدور على لقمة العيش، كنت بخرج من الصبح اتمشى فى الشارع اروح عند حد من أصحابي لحد ما.... اتلتمت عليا وشدتتى معاها للسرقة) وبالتالي يمكن القول أن غياب الاسرة فى ظل البحث عن لقمة العيش جعل من الصعوبة علي الاسرة توفير الوقت لتوجيه الابناء بالإضافة لجهل الاسرة بالأهمية دورها التربوي لتدنى مستوى أسر افراد مجتمع الدراسة التعليمي، مماساهم فى انخراطهن فى حياة الشارع منذ وقت مبكر .

- نمط التربية ذات الوصاية الأبوية الدينية غير السوية

على جانب اخر يعد تقييد حرية الفتاة وممارسة القمع وسلبها كل حقوقها تحت مسمى الدين فى ظل السلطة الابوية القائمة من أهم دوافع جريمة المرأة. فتصبح الأسرة فى ظل قمع المرأة هى عالم المرأة الوحيد، حيث تختزل الاسرة صورة العالم كله فى البيت ومايدور داخله من سلوكيات

توجيهية غير صائبة فتضيق نظرة الفتاة للواقع وتقل خبرتها في الحياة وبالتالي يضعف قدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة وهو ما يتضح في المشاركة رقم (٤) (من وانا صغيرة حاسة انى عاملة زي السجينة البيت سجن ممنوع اخرج ولا اتكلم مع حد، من ساعة ما اختى الكبيرة طفشت وانا بدفع تمن هروبها، حاسة انى متراقبة طول الوقت، مصدقو جوزونى ابن عمى غصب عشان يخلصو منى، مكتش بطيقه قاسى ويبضرب أمة، من تانى يوم جواز وهو بيفرج عليا الشارع يمسكنى يدعكنى ضرب فى وسط الشارع، ومحدث بيحوش عنى). فالهيمنة الذكورية من خلال السلطة الابوية قد تدفع المرأة ايضا لممارسة الجريمة فحرمان المرأة من حق اختيار الزوج والقبول بإهانتها وضربها من زوجها وممارسته للإيذاء البدني بكل اشكاله تجاهها بصورة دائمة بحجة اعادة تربيتها وتوجيه سلوكها ورفض الآخرين التدخل لوقف ما تتعرض له من اهانه بحجة أن الزوج له حق ضرب زوجته، يدفع المرأة فى احيانا كثيرة الى ممارسة السلوك العنيف (خاصة جرائم قتل الزوج، والخيانة الزوجية) كرد فعل تجاه الايذاء الجسدي والعنف والعزلة وفقدان المكانة والاحترام. فتقول المشاركة رقم (٤) (معرفش ازاي قتلت جوزي لحد دلوقتي، ولأجتنى منين القوة دى، اللي فكراى انى حسيت انى مليش لازمة ومن غير كرامة وان الكلب عنده كرامه عنى وهو نازل فيا ضرب بسعفة نخلة، وان محدش هيقف جنبى كل ماروح لابويا يرجعنى ليه، اخواتى قاطعوني عشان ميقفوش معايا، لقيت نفسى مش قادرة استحمل ومش فارق معايا اتسجن ولا اتعدم، ده الموت ارحم انا نصف جسمى حرقهولى بالمكواة، لقيت السكينة قدامى خدتها وضربته فى بطنه، كل اللي فكراى ساعتها انى حسيت براحة فظيعة بعد ما عملت كدة مبدئش احس بندم غير بعد كام شهر فى السجن) فترتكب الجريمة غالبا فى حالات يكون فيها الفرد فى اشد حالات ضعف ارتباطه بالأسرة والمجتمع، فالصراعات الاسرية والتي تعكس الهيمنة الذكورية أحد الدوافع الرئيسية لفهم الجريمة وخاصة حالات قتل المرأة لزوجها أو احد أقربائها.

- كثرة الصراعات والمشاحنات العائلية والرغبة فى الانتقام

يظهر أثر المشاحنات والصراعات داخل الاسرة والعائلة على سلوك المرأة وخاصة فى جرائم القتل داخل الجماعة القروية كجرائم قتل أحد الاطفال من ذوى القرابة كرد فعل انتقامي وكتعبير عن الغضب الشديد أو الرغبة فى الايذاء لذوى الطفل. ان جرائم القتل لدى المرأة هى فى الغالب جرائم انتقامية لذلك نجد أن جريمة المرأة موجهة للداخل تجاه اقاربها بعكس جريمة الرجل حيث يقتل فى الغالب الغرباء بصورة كبيرة مقارنة بالقتل داخل الجماعة القروية عدا جرائم الشرف. فالرجل قد يؤجر للقتل أما المرأة فتمارس القتل بداخل عائلاتها أو تقتل اشخاص على دراية وثيقة بهم بدافع الانتقام

والغضب الشديد كجانب نفسى فى تركيبة المرأة العصبية والنفسية، لذلك اغلب حالات القتل المدانة فيها المرأة هى جرائم قتل الازواج والابناء وابناء العائلة (ابن اخت الزوج مثلاً) والجيران بدافع الغيرة والانتقام. ففى المشاركة رقم (٥) حيث حاولت المرأة قتل زوجها فقد بررت فعلتها بشعورها بالغضب الشديد من الزوج لزوجته من ابنة عمتها وتفضيله لها عليها. فتقول المشاركة رقم (٥) بعد ماسبت جوزى وولادى عشانه راح اتجوزها عليا، وبقي يضربنى عشانها، اتكدت منه حطتله السم فى صياحية السمك وكترت الليمون والكمون، بس سبحان الله أول ماضاقها معجتوش قال مالها ممررة كدة ومرضيش يكمل اكل هما لقمتين وقام، بعديها تعب واخوة نقله المستشفى وبلغ عنى انى كنت عايزة اسمه عشان اقتله واتقبض عليا).

فالمعاملة القاسية من جانب الزوج والصراعات الاسرية بين الزوج والزوجة واستمرار الرجل فى ممارسة العنف تجاه المرأة فى البيئات العشوائية كجزء من مفهوم السلطة الابوية والوصاية الذكورية الخاطى قد يدفع بالمرأة لممارسة الجريمة. وتمتد العوامل الاجتماعية لتتلاقى بالعوامل الاقتصادية هنا وفى تلك النقطة تحديداً، فعنف الرجل تجاه زوجته قد يكون مدفوعاً بفعل الضغوطات الاقتصادية وضيق الحياة كما أكدت عينة الدراسة، لذلك فالتبعية الاجتماعية ومحاولة فرضها على النساء ترتبط بصورة كبيرة بمكانة المرأة فى الحياة الاجتماعية، فدرجة الرقابة الاجتماعية وممارسة العنف تجاه المرأة يرتبط بشكل كبير بمكانة المرأة المادية والاقتصادية فكلما كانت المرأة أكثر استقلال ماديا كلما قل العنف الواقع عليها، فمقدار ملكية المرأة للثروة يؤثر بصورة كبيرة فى رغبة الزوج فى فرض التبعية الاجتماعية وممارسة العنف عليها. ففى مجتمع الدراسة يتضح أن توظيف النساء يؤثر فى هيكل سلطة الاسرة، فيمكننا القول أن المرأة العالة التى تعتمد على الذكور فى سد احتياجاتها المادية أكثر تعرضاً للعنف مقارنة بالمرأة المستقلة جزئياً وكلياً، حيث تقل فرص الرقابة والضغط الاجتماعي وممارسة القهر تجاهها مما يقلل من وقوعها تحت ضغط الظروف الاجتماعية التى تستدعى فى احيان كثيرة ارتكاب الجريمة كدفاع عن النفس أو كنوع من الاحباط والانتقام وهذا ما أكدته المشاركة رقم (٥) (لما مبيقاش معايا فلوس يجى جوزى ينكد عليا ويقرفنى فى عشتى ويبقى مزاجة زفت ويبضربنى، طول ماهو عارف ان فى ايدى قرش كان بيعاملنى كويس لحد ما يخلص).

كما ينعكس فشل الاسرة فى توجيه الافراد للتحكم فى غضبهم أو كيفية التعبير عنه فى ظل انخفاض جودة التنشئة الاجتماعية وسوء جماعات الاقران وتعدد الخلافات والمشاحنات وتمثيلات التفكك الاسرى بظهور الدافع الانتقامي لدى المرأة لممارسة الجريمة فى حالات الخلافات الاسرية ،

فهو وسيلة للتعبير عن الغضب ورفض الاهانة والايذاء كنتاج لتشبع المرأة بالقسوة وممارسة العنف تجاهها.

ب- جماعات الاقران

فى ظل عجز دور الاسرة على احتواء الفتاة ، ومراعاة الجانب الإنساني فى التعامل معها، وضعف الروابط الاسرية تلجأ الفتيات لجماعات الاقران، فيلاحظ من مجتمع الدراسة أن الاقران عنصران فعالا فى اغلب الجرائم فبلجوء الفتاة لجماعة الرفاق تجد الدعم الكامل والاحتواء والاستماع لمشكلاتها وتفهمها فيلعب جماعات الرفاق دور الاسرة فى تشكيل سلوك الفتاة وتعد جماعة الرفاق هى الموجه الاول للسلوك، لذلك نجد أن اغلب حالات الدراسة ذكروا ان رفيقاتهن هن من وجهن الى ارتكاب الجريمة الاولى وقمن بالتخطيط لهن بل ومشاركتهن فى بعض الاحيان فتقول المشاركة (٣) (كانت مصاحبة واحدة من الشارع الى وانا، وهى اللى وزتنى انى اسرق معاها)، مما يفسر أولوية جماعة الرفاق فى تشكيل السلوك الإجرامي. فتؤثر الجماعة الاجتماعية كجماعة الرفاق على ممارسة المرأة للسلوك الانحرافى وتشجيعها على السلوك الاجرامى، وبالتالي فإن سوء الرفقة يعد عنصر هام فى فهم الجريمة، حيث يقمن بشحن الفاعلة بمؤثرات سلبية دافعة لارتكاب الجريمة. وفى ظل خصوصية منطقة الدراسة يلعب الرفاق دورا كبيرا فى توجيه أقرانهم، فالبيئة الاجتماعية فى عزبة خير الله ذات طبيعة خاصة فهى بمثابة الاحتياطي الاستراتيجي للجريمة (صغار مجرمين - احداث) حيث التركيز العالي للفارين من العدالة والعائدين من السجون ومعتادي الاجرام.

ج- ضعف الوازع الديني

أتضح من الدراسة الميدانية ضعف المستوى الديني لعينة الدراسة حتى أن أكثر من نصف العينة تتخفص لديهم الثقافة الدينية بصورة كبيرة، وغير ملتزمات بالعبادات الدينية الدائمة والموسمية، بل يجهلن الكثير منها، فيأتي الدين كعامل مهم لفهم الجريمة، فضعف الوازع الديني عاملا هام لارتكاب الجريمة، ويتزامن مع ضعف الوازع الديني الناتج عن غياب الخطاب الديني والامية غياب الضمير كعامل اخر بجوار انخفاض المستوى الديني والذي ينتج عن التعود على ممارسة الافعال الانحرافية المبكرة وغياب التوجيه وفساد البيئة الاجتماعية للسكن وتعاطى المواد المخدرة المتعارف عليه بالمنطقة حيث تعمل المخدرات كما هو معلوم على قتل مراكز الاحساس والشعور لدى الفرد، فتقول المشاركة رقم (٦) (أول مرة كنت أصلى كان فى السجن، وأول مرة احفظ الفاتحة علمتهالى ست كانت مسجونه معايا عشان اصلى بيها) كذلك يبدو دور الضمير ضعيفا لدى مجتمع الدراسة

حيث يعكس "السلطة الذاتية الداخلية" الكامنة في الإنسان سلطة الردع والمحاسبة ، الا انه في مجتمع الدراسة لم يقف الضمير حائلاً دون ارتكاب الجريمة. فبسؤالى لاحد المشاركات بالبحث عن مدى شعورها وهي تقوم بختف طفل صغير أجابتي (عادی ولا حاجة، يخلفوا غيره، كله بيتنسى).

٢- العوامل الاقتصادية الجريمة كسلوك عقلائي اختياري قائم على المنفعة

تبدو العلاقة بين الجنس أو النوع والطبقة عاملاً واضحاً في جريمة الاناث، فالفقر أو انخفاض الدخل ونقص فرص العمل وغياب فرص التوظيف عوامل هامة في فهم الجريمة النسوية. فيبعد الفقر وانخفاض أو غياب الدخل والعائل الاقتصادي المرتبط بالطبقات الدنيا من الامور الهامة الدافعة لسلوك المرأة الإجرامي وخاصة في جرائم السرقة والنشل والاتجار بالمخدرات والبلطجة والختف بالعينة.

فإرهاق المرأة الدائم بالبحث عن سبل للعيش ووسيلة للإنفاق على أسرته أو ذويها في ظل غياب العائل سواء كان أب أو زوج أو الدولة، تجعل المرأة تتخبط في الاعمال الاجرامية وفي ضوء خصوصية بيئة الدراسة حيث انخفاض مستوى التعليم وفشل عملية التنشئة الاجتماعية وغياب الوازع الديني وسيطرة جماعات الاقران، لتصبح المرأة أكثر عرضة لارتكاب الجريمة بصورة مساوية للرجل فعندما يصبح الرجال والنساء أكثر مساواة في أدوارهم الاجتماعية عندها يصبح أكثر مساواة إجرامياً بل قد تتفوق المرأة أحياناً، حيث تتساوى المرأة بالرجل في مسؤوليات الاعالة والإنفاق والعمل خارج المنزل بالإضافة للعمل بدوام كامل داخل المنزل مما يزيد من الضغوطات والمسؤوليات الواقعة على عاتق المرأة. مما يدفعنا للقول بأن تغيير أدوار المرأة في الانظمة الرأسمالية يجعل المرأة أكثر تورطاً في ارتكاب الجريمة.

فالتعرض الدائم للضغوطات الهائلة والعنيفة من قبل المجتمع ككل للبحث عن لقمة العيش في ظل صعوبة تحقيق ذلك حال نساء مجتمع الدراسة كنساء أميات وفاقدات للمهارات الوظيفية المختلفة قد تدفع بهن لارتكاب الجريمة كالاكتياد على سرقة المحال أو الهواتف والمتاجر وداخل وسائل المواصلات بصورة منتظمة لضمان توفير الدخل المادي.

فنقول المشاركة (١) (معنديش وظيفة ولا حد بيصرف على وجوزى هج من اربع سنين والعيال عايزة تأكل وتشرب وتلبس، وحفيت على شغل وملقتش، ومفياش صحة اروح اخدم في البيوت ولا اعرف حد يشغلني مكنش قدامي غير اني اسرق عشان الاقي اكل وأكلهم).

كذلك تعتبر الارباح والمكاسب الاجرامية هي أحد المعايير الرئيسية المفسرة لمشاركة المرأة في الجريمة في ضوء سلطة العامل الاقتصادي، وربما تبدو المرأة في مجتمع الدراسة اقل انخراطاً في

الاعمال الاجرامية عالية الربح أو المكسب مقارنة بالأعمال الاجرامية عالية الربح المعتاد ممارستها من قبل الرجال، كالسطو المسلح مثلا الا أن المرأة في ضوء ثقافة وطبيعة مجتمع الدراسة تفضل المكاسب المنخفضة الدائمة مثل سرقة الافراد في المواصلات سرقة المحال كتعويض عن المخاطر، حتى في حالات مشاركة المرأة في الجريمة المنتظمة أو الخطرة وهو ماسيأتى ذكره، فأنهن يفضلن البقاء في الرتب الأدنى من الجريمة بحكم تكوينهن ونشأتهن الانثوية في الأصل وانخفاض قوتهن البدنية مقارنة بالذكور.

فخوف المرأة من الجريمة هو أمر فطرى كذلك خوفها من العقوبة والاهانة وفقدان المكانة، الا أن البيئات الاجتماعية القاسية والظروف المعيشية المرهقة تدفع بالمرأة لممارسة الجريمة. لذلك يبدو من حالات الدراسة عدم عودة المرأة لممارسة الجريمة في جرائم القتل أو الجرائم ذات البعد الظرفي في ارتكابها أو ذات البعد الانتقامي، بعكس الجرائم ذات البعد الاقتصادي كالسرقة والنشل والبلطجة والخطف والتي تعددت مرات القبض على ممارسيها وأدانتهم ثم خروجهم وعودتهم لممارسة الجريمة مرات اخرى. فتقول المشاركة (٤) (ربنا مايكتبها على تانى. عمرى مافكر اقتل تانى ابداء، كانت وزه شيطان وراحت لحالها). في الوقت الذى تذهب فيه المشاركة رقم (٧) الى القول (أنا معنديش مصدر دخل تانى ولا اعرف حرفة غير الفتونة، انا امى كانت كدة وابويا الله يرحمه، كان بيطلع الخناقات بالسلاح يقفل الشارع، دة أكل عيشنا، هنعيش كدة ونموت كدة، رحت وسالت في مكاتب التخدیم اليوم ب ٤٠ جنية ، دى اعيش بيها ازاي، انا بكسب بدراعى في اقل طلعة ٣٠٠ و ٤٠٠ جنية وساعات الف جنية حسب الزبون)

فتجبر النساء والفتيات في البيئات ذات الخلفيات الفقيرة والقاسية والأمية على ممارسة الجريمة في احيان كثيرة فالتبقة الاجتماعية تسهم بشكل كبير في فهم القمع الطبقي الدافع لارتكاب الجريمة، فالمرأة المجرمة عامة هي أم فقيرة أو فتاة ينقصها العائل المادي . فأغلب جرائم المرأة هي جرائم ترتبط بشكل وثيق بالفقر بل بالبقاء.

لذلك فأننا نعزو استمرار أغلب عينة الدراسة في ممارسة الجريمة وتكرارها الى العامل الاقتصادي كونه مؤشراً تعبيرياً عن استمرار ضغوطات الحياة الاقتصادية على المرأة داخل المجتمع، كذلك انهيار ثقة الافراد في الدولة في حالات الركود الاقتصادي فزيادة ارتفاع معدلات ارتكاب المرأة للجريمة يرتبط بزيادة ارتفاع المشكلات الاقتصادية بالمجتمع ككل وتعدد درجات الحرمان بصورة شخصية، فهو انعكاس للاستهلاك والانهاك الجسدي والعقلي المستمر الناتج عن استمرار تدنى الأوضاع الاقتصادية.

ولكن هذا لايجعلنا نتجاهل أن هناك بعض أفراد مجتمع الدراسة التي يعد استمرارهن في الجريمة هو نتاج لتطلعاتهن الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة. كمحاولة للبحث عن فرص لتحقيق المكانة المادية داخل المجتمع وسهولة الحصول على المال دون بذل جهد كبير، فيضفى البعد الثقافي داخل المجتمع أهمية لامتلاك بعض الممتلكات ذات القيمة الاقتصادية والثقافية داخل المجتمع كالسيارات والمنازل، وأمام صعوبة تحقيق هذه المكانة بالطرق المشروعة فى ظل شريحة اجتماعية تتسم بالحرمان من المساواة فى الوصول المشروع الى تحقيق أهدافها الاقتصادية بشكل مشروع يبحث البعض عن أى وسيلة للوصول وتحقيق الغايات الاقتصادية دون النظر لشرعية الطريقة فتقول المشاركة (٢) () انا احلامى بسيطة نفسي يبقى عندى حته ارض ملك فى العزبة ولاتوكتوك يجلبى رزق حلال ، أنا أول ماجمعت فلوس التوك توك بطلت سرقة).على الرغم من ادعائها انها توقفت عن السرقة الا أن جيرانها مازلو يصرون على أنها تمارس نشاطها الإجرامي دون توقف.

٣- العوامل الثقافية الدافعة للجريمة

أ- يلعب التعليم دورًا هامًا فى تشكيل البناء الأخلاقي للمرأة لذلك نجد أن أغلب مرتكبي الجرائم هن من النساء الأميات ، فالأمية أداة لتأكل السلوك الأخلاقي للنساء بالعينة فى ظل الفوضى المجتمعية لمجتمع العشوائيات. فيعد التعليم من أهم العوامل الثقافية المؤثرة فى فكر ورؤية الفرد للحياة، ومن الملاحظ اتسام عينة الدراسة بانخفاض المستوى التعليمي، مما يقدم لنا خريطة سلوكية تمكن من توضيح كيف يتراكم الجهل والامية وانخفاض جودة التنشئة الاجتماعية ليدفع بالنساء الى ارتكاب الجريمة.

فنقص التعليم لدى مجتمع الدراسة من أهم العوامل الثقافية الدافعة للجريمة فالجهل يحرم المرأة من الرؤية الصحيحة للحياة وتنمية الجانب الأخلاقي ومعرفة حقوقها والجهات المنوط بها حمايتها ورعايتها ويضيق افقها بالجهل عن كيفية التصرف فى مجريات حياتها فى حال تعرضها لظروف قهرية دافعة للفعل الإجرامي كما أن التعليم يسمح بخلق البدائل للفرد لما يكسبه من قدرات ومهارات وسعة أفق. فتتخفف درجة ادراك المخاطر المترتبة على السلوك فى حال قلة التعليم، فالعلاقة بين التعليم والادراك وتوقع العقاب نقطة هامة فى فهم الجريمة فتقول المشاركة رقم(٣) (مكنش متخيلة ان الدنيا هتوصل بيا لانى ابقى رد سجون، والناس تهرب منى حتى أهلى قاطعونى وبيستعرو منى، مكنش اعرف أن السجن وحش كدة والايام مبتعديش بسهولة وان مفيش حاجة فى

الدنيا تستاهل ان الواحدة تعملحاجة تحبسها. أنا نهيت مستقبلي بأيدي) فنقص التعليم بالمنطقة هو من العوامل الهامة الدافعة للجريمة لدى عينة الدراسة فلايوجد ب"خير الله" سوى مدرسة ابتدائية واحدة لايمكن تخيل أن تسع ابناء هذه الكتلة البشرية التي تجاوزت النصف مليون مواطن، لذلك فإن عدم الحاق الفتايات بالمدرسة يحرمهن من حقهن في المعرفة ويجعلهن عرضة لرفقاء السوء والتعاطي والادمان منذ وقت مبكر من الطفولة كان من المفترض أن يكن فيه داخل مدارسهن .

ب- الثقافة البيئية ومبررات اكتساب المكانة الاجتماعية من خلال ممارسة السلوك الاجرامي

ففي ظل نقص التعليم تشكلت لدى النساء بالعينة ثقافة مكتسبة من البيئة الاجتماعية "خيرالله" وفي ظل مجاورة عدد لا بأس به من المجرمين والمنحرفين تشكلت لدى كثير من النساء بمجتمع الدراسة ثقافة "أخذ الحق باليد" حيث ضعف دور الدولة الرقابي والتنموي بالمنطقة وضعف الجانب التعليمي لدى نساء العينة وطبيعة البيئة الاجتماعية وغياب الخطاب الديني والأخلاقي أصبح على كل فرد مسؤولية الدفاع عن ذاته من بطش الآخرين، فالجهل بالوسائل القانونية للحصول على الحقوق وعدم الثقة في القانون وفي ظل الأمية وغياب الخطاب العقلي القائم على النقاش والتفاهم والتسامح جعل من ثقافة البقاء للأقوى مبررا لممارسة العنف والجريمة. ويبرر عينة الدراسة ذلك باضطرابهن لذلك حتى يستطعن التعايش بالمنطقة فتكتسب المكانة الاجتماعية من خلال القوة البدنية والقدرة على البطش وطول الباع في مشتقات السلوك الإجرامي ومفرداته. فتقول المشاركة رقم (٧) وهي يتم تأجيرها لأعمال البلطجة (لو انا مضريتش هتضرب وبكرة هبقى ملطشة للى يسوى واللى ميسواش ، لا أنا أخذ حقى بأيدي والكل يعمل الف حساب، أنا مش محتاجة حد يجبلى حقى، أجدعها واحد في العزبة لما يشوفى ببرتتش ويبص في الارض). فيمكن القول أن هناك حالة تلازميه بين تبجيل العنف والسكنى في مناطق عشوائية، حيث يشكل العنف وسيلة للبقاء لدى ثقافات الشارع، فتحمل نظرة ايجابية تجاه العنف الممهد للجريمة فمعظم الجرائم بالبيئات العشوائية تتم في ضوء تصورات وتمثلات ذهنية وقوالب ثقافية مسجعه مع الجريمة، لذلك تجد القاموس اللغوي لثقافات الشارع مزدحم بالعبارات الباعثة على ممارسة الجريمة فيقال (هاكله لحم) (هقرقش عضمه) (هشرب من دمه) وغيرها من الكثير من العبارات الدارجة التي وإن دلت فإنما تدل على تشبع ثقافات الشارع وترحيبها بممارسة العنف. فمن يمتلك ممارسة العنف هو شخص مهاب تحيطه هاله من المهابة والخشية المطعمه بالتقديس.

ج- الاعلام وخلق الصورة الذهنية للجريمة

لقد ساهم الاعلام فى مجتمع الدراسة فى جعل المجرم شخصا جذابا من خلال الاعمال التلفزيونية ، كتقديمه للمجرم كشخص مقهورا جبلته الظروف المعيشية على ممارسة الجريمة ، كذلك تصوير حياة البذخ والتمتع بالملذات والسلطة والمكانة التى حققها بالطرق الملتوية وما يتمتع به من سلطة توازى سلطة القانون وخاصة عندما يكون المجرم هو ممثلاً مقبولا لدى الجماهير .

فجمالية تماسك أفراد العصابة وزعيمها بقيم الولاء والاخوة جعل الجريمة مقبولة بل مرغوبة. فالمجرم رمزا وبطلاً فى عقل المتلقي. فالشخص الذى بدأت حياته بالفقر والجوع والحرمان والمذلة ما إن انقلبت حياته بمجرد دخوله عالم الاجرام ليصبح بطلاً بل ونموذجاً يسعى الشباب لتقليده فى ظل ظروف بيئية بعينها تنسم بها مطقة الدراسة. فتتحول وسائل الاعلام لأداة اشهار للسلوك الإجرامي، فجعل حياة المجرم هائلة وجذابة هو ما يدعو لمحاولة التقليد لدى الاطفال والمراهقين. فتقول المشاركة رقم (٤) (بحب الافلام الاكشن بحب اشوف فيلم المشبوه جدا، بحب عادل امام أوى فى الفيلم ده، وأبو الذهب زمان ودلوقتى بحب محمد رمضان وبالذات فى حبيشة).

وتقول المشاركة (٧) (بحب فيلم محمد صبحى المشهد بتاع ضربة بالروسية بيضحكنى، بيقولوا انى شبه الممثلة اللي ضربته).

٤- الابعاد السياسية الدافعة للجريمة " يكتسب المجتمع شكل الجريمة التى يخلقها ، فالجريمة فى**أحد ابعادها هي ضريبة سياسية"**

لا يمكن أن تتشكل العشوائيات فى مصر بهذه الصورة المفرطة حد تجاوزها الالف منطقة دون أن يكون هناك دوراً غائبا من جانب الدولة. فسياسات التهميش الاجتماعى والاقصاء والاستبعاد والحرمان الشديد وضعف المنظومة التعليمية لها الكثير من الأثر فى تشكل شريحة كبيرة من سكنى العشوائيات.

فبيئات عدم المساواة والعجز الاقتصادي والاعتزاز الاجتماعى من أهم الدوافع لارتكاب الجريمة. فانخراط المرأة فى السلوك الإجرامي خاصة فى الجرائم الاقتصادية هو مؤشرا لعجز الدولة عن توفير سياسات تضمن تحقيق الاكتفاء والاعالة لهذه الفئة خاصة فى ظل غياب العائل. فالافتقار الى الدخل المستدام أو الموارد الانتاجية الكافية لضمان سبل عيش مستدامة، وكذلك العيش فى مناطق رديئة البنية حيث غياب التنمية الاجتماعية للمنطقة ، كذلك نقص الخدمات الاجتماعية وما

يتبع ذلك من اعتلال الصحة والتشرد وغياب السكن وعدم كفاءته، كلها انعكاسات لأدوار الدولة تجاه هذه الشريحة على مدار عشرات السنوات وذلك للحد من استفحالها وانتشار الجريمة. ولانستكر المجهود الهائل للدولة في السنوات الاخيرة والاهتمام بنقل العشوائيات لأماكن أكثر أدمية(كالأسمرات- عمارات الخيالة) الا أن جهود الدولة قد يصعب عليها استيعاب هذا الكم الهائل من العشوائيات والتي تراكمت على مدار قرابة النصف قرن، ومن الجدير بالذكر أن عدم تفعيل الدولة للبرامج التوعوية الثقافية لهذه الفئة وإعادة ادماجهم في برامج تعليمية واصلاحية سيحيل المناطق الجديدة للسكن(كالاسمرات) الى بؤر عشوائية اجرامية جديدة خلال بضع سنوات قليلة، وبالتالي استمرار الجريمة وإعادة انتاجها في الاماكن الجديدة. فالبنية التحتية ستتأكل أمام غياب البنية الثقافية التي تعمل على استدامتها من عدمه.

كذلك يأتي دور القانون كقوة ضعيفة وغير رادعة للحد الذي يستوجب ترك تساؤل هام هنا: هل في بعض الاحيان تنشأ الجريمة بموجب القانون؟ أو كنتاج لعجز القانون؟. فاستمرار ارتفاع الجريمة النسوية بهذه الصورة المفرطة يعد مؤشرا على ضعف سلطة القانون الردعية. كذلك تكرار الجريمة يستوجب التساؤل عن دور المؤسسات العقابية ، فهل تواجه المؤسسات العقابية عجزا في تقويم سلوك الجناة وردعهم عن اعادة تكرار الجريمة. فلايمكن عزو السلوك الإجرامي للعامل الاقتصادي فقط لان من البديهي أن هؤلاء النسوة قد تعلمن سبل كسب العيش من خلال بعض الحرف المعيشية داخل السجون. وبالتالي فتكرارهن للجريمة يستوجب التفكير في ملائمة العقوبة وردعها. فنقول المشاركة رقم (٨) (دخلت السجن ٣مرات اول مرة اتجار كانت اربع سنين وخرجت، تانى مرة اخدت ٦ سنين، المرة الاخيرة اتسجنت ١٥ سنة، لسة خارجة من سنتين).

٥- العوامل الفردية لارتكاب الجريمة

أ- السن

تختلف خصائص الفرد وتكوينه النفسي والبدني من مرحلة عمرية لأخرى، ومن خلال مجتمع الدراسة تعد أهم المراحل المساهمة في تشكيل السلوك الإجرامي للمرأة مرحلة الطفولة، وهي المرحلة الهامة التي قد يرى فيها الفرد السلوكيات السلبية والقيم الداعمة للجريمة لكن نادرا ما مارست نساء العينة الجريمة في هذا العمر والذي يمتد الى سن الثانية عشر تقريبا، يتبعها مرحلة المراهقة، والتي تتميز بحدوث التغيرات البيولوجية واتساع مساحة العلاقات الاجتماعية، فتظهر بها بوادر ارتكاب المرأة للجريمة بالعينة حيث جاءت أولى البوادر الاجرامية للنساء بالعينة في سن المراهقة فنقول

المشاركة (٣) (أول مرة اسرق كان عندي ١٤ سنة)، يلي ذلك مرحلة النضوج والتي يتشكل بها السلوك الإجرامي للفرد بصورة كاملة، فتستمر المرأة في ارتكاب الجريمة وممارستها، ثم مع مرحلة النضج المتوسط، حيث يبدأ الفرد في محاولة ترك السلوك الإجرامي والاستقرار النفسي فتهدبط معدلات ارتكاب الجريمة والتي تبدأ منذ منتصف الأربعينات بمجتمع الدراسة غالبا حتى تنتهي تقريبا مع تجاوز المرأة للخمسينيات بمجتمع الدراسة.

ب- النضج المبكر

كذلك ترتبط الجريمة بـ النضج المبكر للفتاة كالبوغ، فتعرض الفتيات للنضج المبكر في ظل ظروف البيئة الاجتماعية يجعلهن عرضة لتعلم السلوك الجانح بصورة مبكرة، حيث تعرضهن للاغتصاب ، عنف الشريك، الانجذاب لأصحاب السوابق والسلوك الإجرامي حيث النظر اليهم كنموذج للقوة والحماية، فتزيد احتمالية اشتراك الفتاة في الجريمة في سن مبكر في حال مصادفتها لأحد الذكور الجانحين، وخاصة في الاسر التي تمارس أسلوب القسوة حيث الابوة القاسية فتتضخم العلاقة ما بين النضج المبكر والسلوك الجانح، كمحاولة في احيان كثيرة لإثبات النضج والاستقلالية أو تهرباً من الرقابة الاسرية القاسية وخاصة في الاسر المحرومة اقتصاديا وذات العائل الواحد(أب وزوجة أب، أم عزباء، أب فقط). فتقول المشاركة رقم (٩)(أول مرة اتمسكت دعارة كان عندي ١٤ سنة، بس أول مرة أعمل كدة كان عندي ١٢ سنة، أبويا هو اللي شغلني، انا مش مبسوطه من الشغلة دي بس انا مبادئ حد يشتغل عشان اصرف على نفسي، أنا بكره شكل جسمي لانه هو السبب في اللي انا فيه أي حد يشفني يطمع في محدش بيدي حاجة ببلاش).

ج- الخمر والادمان

هناك علاقة قوية بين تعاطي المخدرات أو الكحول وارتكاب الجرائم ، لما للمخدرات من تأثير مباشر على الناحية العقلية والذهنية والبدنية ، فجزء كبير من الجرائم تم تحت تأثير تعاطي المخدرات أو رغبة في توفير ثمنها فتفقد المخدرات الفرد السيطرة على سلوكه وتصرفاته وتجعله أكثر عدوانية كما تساهم في تحطيم ادراكاته القيمية الدينية والأخلاقية وتجعله غير واعي بما يقدم عليه من سلوك، حيث تتسبب في اختلال وظائف الإدراك والتفكير وتغلب الحالة المزاجية والعاطفية، كما تزيد من درجة الهلوسة والتفكير غير الواقعية للأمور، كما يمكن أن تكون فكرة الجريمة متولدة لدى الشخص ولكن ليس لديه الجرأة على الاقدام عليها فيقوم بتعاطي المخدر لمساعدته في تخفيف عقله وارتكابها بسهولة. كذلك ما يرتبط بمحاولته تأمين حاجته من المخدرات بأي طريقة، مما يدفع المرأة لارتكاب بعض الجرائم كالسرقة مثلا فتقول المشاركة (٣) (كنت يشتغل في ورشة رخام يومتي ٨٠ جنية

مكنتش بتكفينى اكل وشرب وبودرة، فغصب عنى مقدرتش اكمل فى الشغل، واضطريت اسرق فى المحلات عشان اكفى نفسى).

د- الوراثة

هناك علاقة ما بين الميل لارتكاب الجريمة ووجود احد الاباء الجانحين بالاسرة، فما ينتقل بالوراثة ليس فقط الخصائص الاجرامية الجسدية والعقلية ولكن الاتجاه نحو ممارسة الجريمة حيث وراثة بعض الصفات الممهدة لذلك كسرعة الانفعال والاستثارة والانتقام وضعف القدرة على ضبط النفس ويمتد تأثير هذه الامكانيات كأحد مُشكلات العوامل الاجرامية الدافعة للجريمة كذلك يعد اجرام أحد الوالدين من أهم عوامل الخطر ومؤشراً لاحتمالية انحراف الابناء، فقد تبين أنه فى جرائم السرقة والدعارة بالعينة أتضح أن غلب من مارسن الدعارة مثلاً ينتمين الى أسر تمتن الدعارة، كالعمة أو بنات الخال أو الجدة ففى حالة المشاركة رقم (١٠) تقول (أنا طلعت لقيت خالتي كدة وأمى كانو بياخدونى معاهم من وانا عندى ١١ سنة، منعرفش شغلانه غير دى، انا عارفة انها حاجة غلط، بس معرفش غيرها ربنا يسامحنى).

هـ- الانحراف المبكر

يرتبط الانحراف المبكر للفتاة غالبا بمجموعة من السلوكيات الانحرافية التى تعد تمهيدا لاحتمالية ممارسة الفتاة للسلوك الجانح خاصة فى ظل طبيعة البيئة الاجتماعية والاقتصادية لعزبة "خير الله"، حيث تعد بعض السلوكيات الانحرافية مؤشراً مبكراً لممارسة السلوك الجانح للفتاة، ككثرة هروب الفتاة من المنزل، والذى قد يجعلها رغم أن هروبها فى احيانا كثيرة يكون نتاج للعنف الاسرى عرضة للاعتداء الجنسي فى سن صغير، وبالتالي سهولة ممارسة الدعارة لاحقاً، حيث يتضح من عينة الدراسة أن كل المجرمات بقضايا ممارسة الدعارة تعرض لاعتداء جنسي فى سن صغير، كذلك التسكع مع رفقاء السوء فى الشوارع وكثرة التهرب الدراسي، مما قد يدخلها فى سلوكيات انحرافيه كتعاطي المخدرات والكحول، فتعرض الفتاة المبكر لشدة الضغوطات والصدمات الاسرية خلال فترة الطفولة والمراهقة وكثرة التعرض بشكل تراكمى للمشكلات يؤثر على الصحة النفسية والسلوكية ويرتبط بشكل كبير بالسلوك الجانح والانحراف المبكر. فنقول المشاركة رقم (١٤) (كانت أول مرة اهرب من البيت كان عندى ١١ سنة ورحت بيت عند واحدة صاحبتى عشان ابويا كان حالف ليربطنى بسلك المكواة ويكهرينى عشان شتمت عمى عشان ضرب امى، قعدت عندها كام يوم لحد ما فى يوم رجع اخوها الكبير شارب وسكران وعمل عملته معايا بالغصب، وبعد كدة بقيت اروح له بكيفى، وبعدين جاب لى صاحبه فى مرة عمل معايا كدة غصب عنى، ومن ساعتها وانا ابتديت اروح شقق).

كذلك فإن الانحراف المبكر هو نتاج كثرة التعرض للضغوطات اليومية في مجتمع الدراسة، حيث يؤثر على استجابة الافراد للشعور بالمخاطر، أو نستطيع القول أنه يؤثر على طبيعة الادراك والتقييم للمواقف والحياة والصواب والخطأ، كما أثر على تشكل العاطفة كما في جرائم ممارسة للدعارة، فالتعرض للضغوطات والايذاء المبكر يجعل من السهل في ظل توافر ظروف اجتماعية معينة انخراط الافراد في سلوكيات جانحه ومعادية للمجتمع، فتستطرد الحالة قائلة(انا بتاع دعارة بس مبيعلمش حاجة تأذى حد، ومبضرش حد على ايده، اللي بيجيلي مخنوق بيخرج مبسوط، ومفيش حد مبيعلمش). فالفتيات مرتكبات العنف هن ضحايا لتاريخ من العنف الذي ارتكب ضدهن، والذي ساهم في تشكيل سلوكهن العنيف بصورة لاحقة .

ثانيًا: اشكال الاجرام المختلفة بعزبة خير الله

تتنوع اشكال الجريمة بخير الله مابين الجريمة في شكلها التقليدي المعتاد كجرائم السرقة والقتل والدعارة والبلطجة، والجريمة المنتظمة وهي الجريمة ذات البعد التنظيمي والتخطيطي والتي تتكون من مجموعة من الاشخاص يقمن بأداء ادوار محددة، كما انها تمثل درجة أعلى في الخطورة من الجرائم التقليدية وقد يمتد تأثيرها للدول المجاورة كجرائم تهريب المخدرات والاتجار بالبشر والمافيا وتجارة السلاح وغيرها من الجرائم شديدة الخطورة. كذلك الجرائم المستحدثة وهي الجرائم الجديدة على المجتمع بحكم استخدام شبكات الانترنت كجرائم السب والقذف على صفحات التواصل الاجتماعي والابتزاز الإلكتروني وسرقة بيانات الاشخاص وغيرها من الجرائم المرتبطة بالتكنولوجيا.

١ - المرأة والجريمة التقليدية

تبين من خلال الدراسة الميدانية مدى تنوع الاشكال الاجرامية التقليدية بمجتمع الدراسة مابين جرائم القتل، السرقة، الدعارة، البلطجة، حيث التأثير بالعوامل الاجتماعية كالتنشئة الاسرية والعوامل الاقتصادية كالفقر كمؤشرات قوية للتنبؤ بالجريمة، كذلك تأثر البيئة الايكولوجية بشكل كبير في تشكل الدوافع الاجرامية حيث نصيب الفرد من التعليم ونصيب الفرد من الانفاق الصحي والدخل والخدمات ومعدلات البطالة و فرص العمل كعوامل هامة لفهم الجريمة في صورتها التقليدية. فممارسة المرأة للعنف أو الجريمة في شكلها التقليدي المعتاد تحتاج الى وقوعها تحت قوة عوامل عدة وضغوط أكثر من الضغوطات التي قد تدفع الرجل لارتكاب الجريمة فتقول المشاركة (١)(اية اللي رماك على المر، الواحد غصب عنه، والا هيعيش ازاي). فمن الصعب أن تصبح النساء مجرمات الا تحت ضغط ظروف قهرية متعددة. وغالبا ما تكون المرأة الممارسة للجريمة في صورتها التقليدية هي أقل النساء

حظا من التعليم وأكثرهن فقرا وخاصة فى الجرائم ذات البعد الاقتصادى كالسرقة والدعارة والبلطجة. على العكس من ذلك نجد أن النساء فى الجرائم المستحدثة هن الأكثر تعليما مقارنة بالنساء الممارسات للجرائم التقليدية، كما أنهن يتميزن بوضع اقتصادى قد يكون أفضل مقارنة بالمرأة فى الجرائم التقليدية.

٢ - المرأة والجريمة المنتظمة

على الرغم من ندرة تواجد المرأة فى الجرائم المنتظمة بمجتمع الدراسة، إلا أن هذا لا يمنع أنه فى حال توافر شروط بعينها تصبح المرأة عضوا فاعلا فى الجريمة. فيتطور المجتمع وتعد الحياة الاقتصادية تطورت جريمة المرأة ليصبح للنوع الاجتماعى دورا معقدا بصفة خاصة فى الجرائم المنتظمة .

فمن خلال الدراسة الميدانية يمكننا القول أن المرأة فى الجريمة المنتظمة غالبا ماتتخذ ادوار وظيفية منخفضة أو متدنية فى الهيكل التنظيم للهيم الإجرامى ، وغالبا ما يأتى أدماج المرأة داخل الجريمة المنتظمة كنتاج للتورط، لذلك بتورط المرأة فى الجريمة يأتى دورها كفاعل ثانوى حيث غالبا ما يتسم دورها بأنه غير مرئى لفترة طويلة، فهى تعيد انتاج الصورة التقليدية للدور الاجتماعى التقليدى للمرأة أو النمط مقارنة بالرجل، ولكن داخل هيكلا تنظيميا للجريمة. ربما يعزو ذلك لضعف المرأة جسديا وبدنيا مقارنة بالذكور، وعدم ميل الاناث للمخاطرة كجزء من الثقافة التربوية للمجتمع. ورغم أن تورط المرأة فى الجريمة عامة هو نتاج لتشابه الظروف الاجتماعية والمعيشية وتساوى الفرص مع الرجل، إلا أن المرأة فى الجريمة المنتظمة مازالت تلعب دورها الاجتماعى حيث تفضيل المجال الخاص للجريمة بدلا من التصدر للمخاطر (كمجال عام للرجل). وفى حالة المشاركة رقم (١٢) حيث تورط الحالة فى الاتجار بالبشر، والمشاركة رقم (١١) كانضمامها لتنظيم لتهريب المخدرات ، جاء دور المرأة داخل التنظيم الاجرامى غير مرئى، ورغم أن وجودهن كان فرصة لإنجاح الجريمة وتسهيل ارتكابها، إلا أنهم لعبن ادوار ثانوية داخل الجريمة. فلا تحل المرأة محل الدور الذى يلعبه الرجل . فجريمتهن تتم غالبا تحت وصاية وسلطة وتوجيه الرجال داخل التنظيم الاجرامى، فدور المرأة داخل الجريمة المنتظمة يختلف عن دور الرجل كما تختلف درجة مسؤوليتها أيضا فتقول المشاركة رقم (١٢) (أنا مكنتش اعرف كل حاجة بيعملوها، انا كل دورى انى اسهى العيل واسحبه من من غير ماحد يحس، الباقي بقى معروفش ومليش فيه)، فهن فى الغالب يعتبرن طعمًا للضحايا، كما أن أغلب النساء المشاركات فى هذا النوع من الجرائم هن نساء بلا عائلة أو مأوى أو هاريات من أسرهن يبحثن عن أمان أو مأوى أو عائل اقتصادي يضمن لهم توفير سبل العيش.

كذلك يتسم سلوك النساء اللاتي بلامأوى أو الهاريات من اسرهن في الجرائم المنظمة بمحاولة البحث عن الدعم والقوة، ومحاولة اكتساب المكانة الاجتماعية من خلال الارتباط بذكور أو رجال أقوياء أو ذوى مكانة داخل مجتمعاتهم المغلقة من وجهة نظر عينة الدراسة وغالبا ماتكون هذه البداية تمهيد لانخراط المرأة في الجريمة المنظمة، فغالبا ما يجذب الرجال "الخطرين" نساء أو فتيات المناطق العشوائية صغيرات السن حيث يعتقدن أنهن يمتلكن القوة المفترقة لديهن، وبرهن الآخرين حيث اختلاط مفاهيم العاطفة بالعنف لدى بعض المراهقات في المناطق ذات الخلفيات العشوائية، فيعتقدن ان هؤلاء الرجال يستطيعوا أن يقدموا لهن الحماية والمكانة الاجتماعية باقترانهن بهم، ويوفروا لهن المال، فنقول المشاركة (١١) (أول مرة كنت البس شيشب كان وانا عندى ١٤ سنة، و.... هو اللى جابهولى، حسيته راجل وبخاف عليا وكله بيعمله حساب، لما بيدخل خناقة بيقلها، وكسب هو واخواته شارين نص الشارع من تجارة الحشيش) .

كما أتضح أيضا تورط النساء في الجريمة المنظمة لارتباطهن بروابط عائلية أو قريبيه بالذكور داخل التنظيم الإجرامي كالمشاركة رقم (١١) والتي تقول (أنا اتجوزته وانا صغيره معرفش حاجة في الدنيا، كان صاحب اخويا الكبير، واتعلمت تجارة المخدرات على ايديه) أو علاقات عاطفية مع أحد ذكور التنظيم فنقول المشاركة رقم (١٢) (كنت بحبه واتجوزته، وبعدين بكام شهر من الجواز بدأ يطلب منى اجر نسوان وساعات كان بيطلب منى اسحب عيال صغيرة لحد أول الشارع وكان يبقى مستينى، بيعمل ايه بيهم معرفش) .

وفي الجريمة المنظمة لايعرف بعض النساء الكثير عن نشاط الذكور أو تفاصيل الجريمة، ومن الملاحظ بمجتمع الدراسة تدعيم المرأة لسلوك الرجل الإجرامي حيث استمرار نشاطه يضمن لها توفير المال اللازم بل تحته على الاستمرار فالمرأة مسئولة في بعض اشكال الجريمة المنظمة عن استمرار نشاط الرجل الإجرامي فنقول المشاركة رقم (١١) (كان جوزى الله يرحمه ساعات كدة بيبقى نفسه يبطل ،بس مكنش ينفع عندنا عيال وعاييزين مصاريف، ولما تعب في اخر ايامه قمت انا مكانه، منا عندى عيال وعاييزه اربيهم ولا هنعيش ازاى).

كما تلعب التنشئة الاسرية دورا في تفسير ادماج المرأة داخل تنظيم الجريمة حيث يعد نشأة الفتاة في أسرة اجرامية عاملا هاما ويتضح ذلك في حالة المشاركة رقم (١١) حيث الانتماء لأسرة عرف عنها التجار بالمواد المخدرة فهى لديها عائلة كلها تعمل بالتجار في المخدرات، فتم ادماجها منذ عمر مبكر فى عالم الجريمة فتشربت ادمغتها ثقافة الجريمة لتصبح أحد أفراد العصابة فينقل السلوك الإجرامي من جيل الى جيل فى حال الجريمة المنظمة فالأولاد يتعلمون قيم سلوكية من الاباء

تؤدى للسلوك الإجرامي المرحب به، فكل سلوك إجرامي جديد داخل الأسرة هو مصدر دخل مادي جديد، وفي حالات النشأة داخل جماعة إجرامية يصعب بل يستحيل ثنى الفرد عن السلوك الإجرامي حيث يتشرب الفرد كل القيم والمواقف المؤدية للجريمة مستقبلا وليس هناك جدوى للعملية التعليمية أو التنقيية لأن المدرسة أو الأنشطة الثقافية وغيرها لا يمكن أن تنثيه عن السلوك الإجرامي.

٣- المرأة والجريمة المستحدثة (الالكترونية)

تختلف الجريمة الالكترونية عن الجرائم التقليدية والمنظمة في ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة بمجتمع الدراسة، كذلك التحسن النسبي في المستوى الاقتصادي، حيث تتطلب الجريمة الالكترونية قدرة المرأة على القراءة والكتابة والالمام بالتكنولوجيا من خلال معرفتها بوسائل التواصل الاجتماعي وكيفية استخدامها، وتتسم جرائم المرأة الالكترونية في مجتمع الدراسة بالبساطة حيث تقع أغلبها في دائرة جرائم السب والقذف العلني والمطاردات مقارنة بجرائم الذكور الالكترونية التي يصل بعضها الى تهديد أنظمة دولية، وتتطلب مستوى عالي من الذكاء والمعرفة والقدرة على اختراق الانظمة.

فقد تبين أن الغرض من ارتكاب الجريمة الالكترونية غالبا ما يكون الانتقام عن طريق السب والقذف والتشهير، حيث استخدمت الحالات عبارات والفاظ تسيء للضحية، وتعتمدت ازعاجها بالوسائل التواصلية وتهديدها فتقول المشاركة رقم (١٣) (اتسجنت عشان شتمت واحده بينى وبينها مشاكل على النت، وبعثتها تهديدات انى هكب على وشها ميه نار). فيتضح أنه في اغلب جرائم النساء الالكترونية وجود نوع من المعرفة المسبقة بين الجانية والمجنى عليه وان كان هذا ليس شرطا ففي وضع المشاركة رقم (١٥) قامت الحالة بمطاردة فتاة لاتعرفها وملاحقتها بطلبات جنسية مثلية فتقول الحالة (عملت في محضر انى خت صورها من وراها من على تلفونها، وانى بهدها بيها)

كذلك يظهر العامل الاقتصادي كدافع لمحاولة ابتزاز الضحايا في الجرائم الالكترونية، رغبة في تحقيق الربح أو المكاسب المادية من خلال المساومة واستخدام المعلومات المتحصل عليها فتقول المبحوثة رقم (١٥) (حسيت ان مستواها كويس، فطلبت منها فلوس عشان ابطل اضايقها على الفيس بوك). فهناك نوعا من التكيف الاجرامى مع المستحدثات التكنولوجية حيث تتطور الجريمة وفقا للمعطيات الثقافية الجديدة، فهي نقله تعكس تطور شكل الجريمة المجتمعية، حيث الانتقال بالجريمة من الواقع المادي للواقع الافتراضي. كما يمكن القول أن الاشخاص ذوى السلوك الاجرامى المكبوت قد يكن أكثر ميلا لممارسة الجريمة فى الواقع الافتراضى، بسبب عدم وضوح

هويتهم، وضعف الردع القانوني في الفضاء الإلكتروني، وسهولة النيل من الاشخاص، فهي محاولة للسيطرة الاجتماعية والوصول الى الغايات وممارسة القوة من خلال فرض التهيب والخوف والتهديد على الآخر وغالبا ماتمارس هذه القوة على افراد يعتقد انهم لايملكون قوة الدفاع عن النفس أو المقاومة.

ثالثا: الميكانزمات الفردية للجريمة لدى عينة الدراسة: (رؤية تحليلية)

يتضح من الدراسة الميدانية خضوع الجريمة عند التفكير في ارتكابها من قبل المرأة الجانية الى عدة ميكانزمات فردية تشكل رؤيتها الذاتية لارتكاب الجريمة، والتي قد تختلف من حالة لأخرى موضحة فيما يلي:

١ - النفعية

ترتبط الجريمة في ممارستها بتحقيق الفائدة النفعية للفاعل سواء كانت هذه الفائدة مادية أو غير ذلك، وغالبا ما تأتي الفائدة المادية كمحفز لجرائم المرأة وخاصة في جرائم السرقة والبلطجة والدعارة ، عدا جرائم القتل التي تمارس بشكل اندفاعي كتعبير عن الغضب في أغلبها أو كشكل انتقامي مما يعزو العامل النفعي بها للإراحة النفسية.

٢ - الاختيار العقلاني

تري عينة الدراسة أن نجاح الجريمة يرتبط بدرجة موازنتهم بين الفعل ورد الفعل أو بين النتائج أو العائد والتكاليف، وان كان في بعض الاحيان تبالغ المرأة الجانية في تقدير الفائدة من الجريمة وتقلل من أثارها أو نتائجها المرتبطة بالجريمة وهو مايتسبب في اكتشاف أمرها وتعرضها للحبس.

٣ - الفرصة

يلعب عامل الفرصة بعداً هاماً في ادراك وفهم الجريمة، حيث في بعض الاحيان تخضع بعض الجرائم لعامل الفرصة، حيث ترتكب الجريمة دون تخطيط مسبق كنتاج لتوافر بعض الظروف المغرية بارتكابها، وسهولة الامر، فتكون بعض الجرائم دون تخطيط مسبق. وهو مايبيرر ارتكاب بعض الافراد للجريمة بالصدفة ، ففي الجريمة التقليدية كالسرقة والزنا قد يعدد توافر بيئة الجريمة المناسبة عاملاً هاماً لارتكابها دون سبق التخطيط، كذلك في الجرائم المستحدثة قد يرتكب الفرد الجريمة للمرة الاولى في عمر متقدم قد يتجاوز الاربعون عاما رغم عدم قيامه بأى سلوك إجرامي في مراحل الحياة الاولى يبرر مسارة الإجرامي في مراحل العمر المتأخرة كحال المشاركة رقم(١٥) والتي كانت تعمل بوظيفة مرموقة فتقول(انا مكنتش متخيله انى ممكن اعمل كده، انا فجأة حسيت ان دى

فرصة واني ممكن استغلها لما لقيت موبايلها عليه صور شخصية ليها، فقررت اهددها بصورها واطلب منها فلوس). وعامة يتم ارتكاب أغلب الجرائم في حال توافر الفرص في محيط معارف الفرد وأقاربه ويمكن القول أن عامل الفرصة قد يبدو واضحاً في جرائم ذوى الياقات البيضاء من النساء وهن النساء التي يتمتعن بمركز اجتماعي متقدم ومستوى مادي لا يدفع الى ممارسة الجريمة وليس لهن تاريخ إجرامي في مراحل النشأة الأولى.

٤- الظرفية

تخضع الجريمة للظرفية حيث على الجناة التكيف مع متغيرات الواقع، فالمجرم لديه القدرة على تطوير مهاراته الإجرامية واليات الممارسة كما انه عادة ما يستغل الوسائل الحديثة والتغيرات الاجتماعية بالمجتمع لارتكاب الجريمة كحال الجرائم المستحدثة أو جرائم النت والجرائم المنظمة، مما يجعل النشاط الإجرامي ظرفي ومتجدد وفقاً لاستغلال فرص الواقع.

٥- المسار الإجرامي

تبدأ الجريمة في أغلب الأحيان وفقاً لعينة الدراسة بشكل غير منظم وبصورة فردية وصغيرة ثم تنتقل للنمط المنظم (ضمن مجموعة) ثم تعود للنمط الفردي بتقدم العمر وتفرق الجماعة الإجرامية، ويرجع ذلك لتقدم العمر وضعف قدرات المرأة الجسدية، وخاصة في الجرائم ذات البعد الاقتصادي كالسرقة والدعارة والاتجار بالمخدرات فتبدأ بنشاط فردي في فترة المراهقة يتبعه نشاط جمعي حيث الانضمام لجماعة الرفاق من نفس نوع الجريمة ثم العودة للنمط الفردي في حال استمرار المرأة في السلوك الإجرامي فتقول المشاركة رقم (٣) (أول مرة اسرق كان عندى ١٢ سنة، كنت لوحدى عملت انى قيس هدم فى محل وسرقته، بعد كدة اتلميت على جماعة من صحباتى وبقينا نغفل المحل ونسرق مع بعض، وفى المرة الاخيرة اللى اتقبض على فيها كنت لوحدى بعد ماكل واحد بقى بيقالب رزقه مع نفسه) كذلك يتضح مما سبق كون فترة المراهقة فترة هامة في فهم المسار المستقبلي للسلوك الإجرامي للمرأة فهي الفترة التي تطور فيها المرأة نمط الجريمة المتبع وتتمى فيها مهاراتها الإجرامية وفقاً لنوع الجريمة وتكتسب الخبرة السلوكية للممارسة. وبالتالي فتلعب المراهقة دوراً هاماً في فهم المسار المستقبلي للفاعل.

٦- تقدير المخاطر

على الرغم من معرفة كل عينة الدراسة بمخاطر ارتكابهم السلوك الإجرامي والنتائج المحتملة إلا أن هذا لم يمنعهم من ارتكاب الجريمة، فكان دائم لديهم انكار ذاتي من امكانية تعرضهم لمخاطر ارتكاب الجريمة أو القبض عليهن حيث النظر أكثر الى النتائج القريبة والمنافع العاجلة.

٧- التدرج

لا تبدأ الجريمة لدى مجرمي الشارع بصورة مفاجئة كحال جرائم ذوى الياقات البيضاء(الجرائم المستحدثة) ولكنها تتم بصورة تدريجية، فجرائم السرقة مثلا تبدأ من سن مبكر بسرقة بعض اشياء المنزل، سرقة الاقارب ، الاصدقاء ثم التوسع فى دائرة السرقة لسرقة المحال والاسواق والعامه، وكذلك الدعارة حيث ممارسة السلوك الجنسي مع بعض افراد الدائرة القرابية ثم الانتقال الى الدائرة الاكبر لممارسة السلوك كذلك الانتقال من الممارسة الفردية للجماعية ، . بعكس جرائم القتل والتي لا ترتبط بتاريخ إجرامي مبكر للفاعل بل غالبا ما تأتى بصورة انفعالية. وكذلك الجرائم القائمة على العنف.

٨- التعاطي والجريمة

يأتى دور التعاطي للمواد المخدرة من خلال نمطين : الاول التعاطي بهدف ممارسة الجريمة، حيث الرغبة فى تغيب العقل وكسر الرهبة. ثانيا: التعاطي كسبب للجريمة، حيث البحث عن المال الكافي لإمكانية شراء المواد المخدرة.

وعلى الرغم من أن عدم تعاطى المواد المخدرة لا يتعارض مع ارتكاب الجريمة الا أنه يقلل من ممارسة العنف فى ارتكاب الجريمة، وكذلك تتوع الممارسة الاجرامية المصاحبة للجريمة، حيث ارتكاب عدد آخر من الجرائم المرتبطة بنفس الجريمة، كالاغتصاب الملازم لجرائم السرقة أو القتل أو الاتلاف وغيره.

٩- توافر الثقة

يغلب على بعض الجرائم الصورة العائلية وسيادة الروابط الاجتماعية بين اعضائها، كالجرائم المنظمة والجرائم التقليدية فى مرحلة عمرية معينة، حيث توريط الال والاصدقاء فى السلوك الإجرامي، حيث تفترض الجريمة ادماج عناصر ذات ثقة داخل هيكل التنظيم الاجرامى، فتتميز بأنها أكثر تخطيطاً فى الجريمة المنتظمة تستغل الروابط الاجتماعية للوصول الى فرص اجرامية أكثر ربحية، كما أن عملية التعلم بها تتم بشكل تبادلي فلا تنتقل الجريمة المنظمة بالتعلم من الاب لابن أو من الال للأبناء فقط كحال الجريمة التقليدية وانما تنتقل أيضا من الابن للأهل، حيث يدمج الفرد ذويه فى هيكل الجريمة التنظيمي لنقته بهم لضمان السرية والاستمرارية كجرائم الاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات وغيرها.

١٠- اعادة تشكيل المفاهيم

من الملاحظ من خلال الدراسة الميدانية أن هناك خللاً في تشكل المفاهيم والقيم لدى عينة الدراسة ، ففي جرائم الدعارة بالعينة يبرر الافراد من العينة سلوكهم الانحرافى بأنه أمر طبيعي كنتاج لظروف معيشتهم الصعبة وانهم غير مذنبات، وانهم لا يتسببن بالضرر لاحد، على العكس فهم يقمن بالتضحية بأنفسهن لإشباع ذويهن، وان ما يعطينه أقل مما يكتسبه من الآخرين، كما يرون انفسهن على أنهم غير مخادعات، ولايقمن يمارسن عملهن بشكل إكراهي للآخرين انهم يعرضون سلعه ويتحصلن مقابل ذلك على الاجر فما يحكمهن هو قانون العرض والطلب. كذلك النساء فى جرائم المخدرات لا ينظرن الى الحشيش كمخدر قاتل بل بررت احداهن ذلك بان تعاطى المواد المخدرة مثل تناول الفرد المشروبات الغازية والسجائر والتي يعلم خطورتهم جيداً ورغم ذلك يقدم عليهم دون تجريم . مما يوضح مدى انخفاض مستوى الوعى والثقافة لدى عينة الدراسة.

١١- عوامل مقاومة الجريمة

يمكن للجريمة أن تتأثر بالتغيرات الاجتماعية فى مسار حياة الافراد ، فيلعب توافر فرص العمل الجيدة، الزواج ، العمر ، دورا هاما فى التوقف عن النشاط الإجرامي فى عينة الدراسة فى الوقت الذى لم يتضح دور الانجاب كعامل هام فى عدم ممارسة الجريمة. على العكس جاء الابناء كقوة دافعة فى حالات ضيق الحال لممارسة الجريمة. كما تؤثر عوامل المقاومة على تشكل طبيعة السلوك الإجرامي واستمراره فمن خلالها يمكن تصنيف المجرمات بمجتمع الدراسة الى

- مجرمات محترفات: وهن الاكثر استمرار فى ممارسة السلوك الإجرامي كالدعارة والسرقة.
- مجرمات ضحايا كممارسات جرائم القتل كدفاع عن النفس كنتاج لتعرضهن للعديد من الضغوط الاجتماعية والابوية، وغيرى معتادي الاجرام.
- مجرمات انتقاميات: حيث ممارسة السلوك الإجرامي كانتقام من الآخرين .كالقتل وجرائم خطف الاطفال.

خامساً تحديات الادماج

من أهم التحديات التى تواجهها النساء بالعينة بعد تعرضهن لتجربة السجن، هو عجزهن عن الاندماج الاجتماعى داخل المجتمع. فلقد شهدت علاقاتهن الاجتماعية كنتاج لكونهن سجينات سابقات تغيرات جذرية على مستوى التفاعلات الاجتماعية، حيث تبدد الروابط العائلية وتعرضهن للنبد والهجر والتجاهل واحيانا الطرد من قبل ذويهم، كذلك الشعور بالدونية واستتكار الآخرين لهم، وعدم قدرة الآخرين على تقبلهم أو التسامح معهم. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة فى التأثير على القدرة النفسية والعاطفية للكثير منهن، ولا يقتصر الامر على عالمهم الاجتماعى خارج السجن، فقد تركت

حياتهم الاجتماعية داخل السجن للعديد من العوامل التي ساهمت في تغير شخصياتهن وعواطفهم تجاه الآخرين والعالم، مما يستدعي الاجابة على تساؤلا هام : هل يعيق السجن المرأة عن اعادة الاندماج داخل المجتمع؟

لقد أجمعت عينة الدراسة على أن تجربة السجن ساهمت في تغير شخصياتهن ونظرتهم للحياة بشكل جذري، فأصبح أكثر هشاشة ، وليس لديهم القدرة على الثقة في الآخرين فهم يعيشون حالة دائمة من الشك في الآخر، وعدم القدرة على الوثوق في الغير مثلما اعتادوا داخل السجن، كما أصبح يتسمن بأنهم أكثر برودا على مستوى العاطفة ولا يتأثرن بالمواقف الانسانية بسهولة وأكثر عنفا وشراسة. وانهن فقدن السلام النفسي مع العالم . وقد تم ارجاع ذلك الى طبيعة الحياة الاجتماعية داخل السجن حيث فقدان الخصوصية والتعامل الدائم معهن كموصومات بالجريمة ، ومصادرة ابسط حقوقهن في اتخاذ قرارات تتعلق بنوعية الطعام المفضلة ومواعيد تناول الوجبات، شكل الزى ولونه ونوعه، مواعيد النوم، بجانب اعتياد العزلة عن الاهل والاصدقاء، الالتزام اليومي بروتين صارم وقاسى لايمكن تأجيله أو عدم تنفيذه، غياب الطموح والتخطيط للمستقبل الذى توقف منذ دخولهن السجن، وكلها عوامل تتزايد شدتها بطول مدة بقاء المرأة داخل السجن، وهو بالطبع ما يتطلب اعادة ادماجهن داخل المجتمع بعد انتهاء مدة عقوبتهن وهو ايضا ما يفسر سهولة عودتهن لممارسة الجريمة وخاصة في ظل البيئة الاجتماعية "خير الله" والوصم الاجتماعي الملازم لهن من قبل المجتمع ورفضهن من قبل أصحاب العمل كصاحبات سوابق.

- الخلاصة

اتجهت الكثير من الدراسات المبكرة الى التعامل مع مشكلة الجريمة لدى المرأة كونها أمر فردى، ويعزو ذلك لكون اتسام نسبة جرائم المرأة بالقلّة في تلك الفترة، ولكن في ظل الوضع الحالي وطبيعة الانظمة الاقتصادية الرأسمالية والاقتصاديات الحرة تقاربت معدلات جرائم المرأة مع الجرائم الذكورية مما يفرض علينا الخروج من نطاق الجندر لتوجيه النظر الى الجريمة بشكل عام، فالفرق الجسدية والبدنية والنفسية لايمكن الاعتماد عليها كعامل وقاية للتمييز بين فرص اجرام المرأة او الرجل وانما ما يعزو اليها فقط هو نوع الجريمة حيث تفوق المرأة في مجالات السرقة والنشل والدعارة مقارنة ببعض انماط الجريمة التي ترتبط بصورة كبيرة بالرجل وذلك في ضوء خصوصية وثقافة كل مجتمع على حدة. أى أن في مجتمع الدراسة قد يقل به صورة المرأة في الجرائم المنتظمة أو الالكترونية مقارنة بالرجل في الوقت الذي لايمكن تعميم هذه النتيجة على كل المجتمعات وخاصة المجتمعات

الغربية والتي بلغت نسبة اجرام المرأة بها فى الجرائم المنتظمة والمستحدثة مستويات مرتفعة. على كل فإن الفكرة النظرية لدى المنظرين الأنثروبولوجيون الاوائل التى ارجعت اجرام المرأة كأمر غير طبيعي ونتاج عن ضعف عقلي أو خلل جسدي باتت غير صحيحة حيث أثبتت الاوضاع الاقتصادية المتدنية والبيئة الاجتماعية اللاوظيفية والتي تنتشر بها الاشكال المختلفة من الخلل الوظيفي وعجز الادوار التقليدية للتنشئة والتوجيه أن المجرم ليس ظاهرة فردية وانما هو نتاج بنية اجتماعية متباينة كما اشار أجبرن. فتعد العوامل الاجتماعية والاقتصادية من أهم العوامل الموجهة للجريمة. فلا فروق بين الذكر والاناث من الناحية الاخلاقية وانما الفروق تعزو لنظام التنشئة الاجتماعية فالعلاقات الاسرية الضعيفة والهامشية وعدم اشباع الحاجات النفسية للطفل كالحب والاحتواء والاحترام، الفشل فى الانظمة التربوية حيث الافراط فى ممارسة القسوة أو الاهمال، تعرض الطفل للعنف الجسدي المبكر، كلها عوامل دافعة لهروب الفتيات وبحثن عن رفاق خارج المنزل يجدن لديهن ما فقدناه داخل منازلهن وماعجزت الاسرة عن اشباعه مما ييسر عليهم الاندماج فى جماعات لتعاطى المخدرات وممارسة السلوكيات اللاسوية بشكل مبكر وبالتالي السلوك الإجرامي كما أشار سيدنرلاند، فتعلم السلوك الإجرامي هو تعبير عن خلل فى عملية الاتصال داخل الاسرة، حيث تتفق الدراسة مع جابريل تارد فى خضوع السلوك الإجرامي للاكتساب والتعلم شأنه شأن أى سلوك إنساني.

أى أنه يمكننا القول أن التنشئة الاسرية هى السبب الجذري لإجرام المرأة فى ظل أزمة القيم الاجتماعية المتغيرة وانخفاض سلطة الضبط الاجتماعى كما أشار دوركايم وهيرشى فى نطاق البيئات الايكولوجية ذات المستوى المتدني كخير الله، يتبع ذلك طبيعة النظام الاقتصادي ومستوى المعيشة ، فكلما زادت فرص المرأة فى الاندماج فى الانظمة الاقتصادية وزادت الادوار الملقاة على عاتق المرأة ، كلما تساوت نسب اجرام المرأة وتقاربت من نسب اجرام الرجل، فجريمة الاناث هى فى جزء كبير منها نتاج اضعاف الذكورة على أدوار المرأة الاجتماعية حيث يفرض عليها فى بيئات كثيرة متطلبات الاعالة والانفاق. وبالتالي فتعزو ارتفاع معدلات الجريمة للتغير فى أدوار المرأة داخل المجتمع. هذا التغير الذى قابله عجز الانظمة الاقتصادية ، كما أشار ماركس وغياب الرضا عن الوضع الاقتصادي كما أوضح داهرنديروف، وبالتالي فجريمة المرأة هى رد فعل طبيعي تجاه الفقر وقلة الدخل وغياب الامن الاقتصادي والبطالة فى ظل أزمة تدنى المستوى التعليمي والذى بالطبع يتبعه تدنى المستوى الأخلاقي ، فالعجز التعليمي لدى الفرد يرتبط بصورة كبيرة بدرجة من الخلل الأخلاقي وخاصة فى ظل بيئات أسرية هشة ولا وظيفية. فعندما تصبح المرأة أكثر تعليما سيكون لديها القدرة على حل مشكلاتها بعيدا عن الجريمة و بطريقة أقل عنفا، ونختتم ذلك بانه فى ظل العوامل السابقة

مجتمعة يمكننا القول أن المرأة المجرمة هي ضحية قبل أن تكون جانية، وأن الجريمة مهما بلغت قسوتها هي الضريبة المستحقة لعجز البيئة الاجتماعية ككل. وأنه ليس هناك مشكلة أو ظاهرة اعتي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع من أزمة الجريمة.

- النتائج العامة

- يمكن اعتبار المرأة المجرمة أو الجانحة ضحية للعديد من العوامل والظروف الاجتماعية والثقافية، والتي لا تفهم الا في ضوء الأطر الزمانية والمكانية والمناخات الاجتماعية المتباينة خاصة تلك المتميزة بالجهل والفساد.
- من الصعب الاكتفاء بعامل واحد لتبرير جريمة المرأة، حيث تتضافر مجموعة عديدة من العوامل تعد هي المسبب لجريمة المرأة، سواء كانت تتعلق بالبيئة الاجتماعية، أو الاقتصادية أو الثقافية، فمن الصعب عزو الجريمة لعامل واحد فقط. فالسلوك الإجرامي ليس فقط نتاج المستوى العلائقي، ولا هو وليد إشكالات البنية الاجتماعية فقط أو المستوى اللاوعي (الجانب النفسي) وإنما هو نتاج كل هذه المستويات معا. حيث يشمل هذا التفاعل خصائص ذاتية وظروف تاريخية وتفاعل علائقي معقد يتم داخل البيئات ذات النسيج المعيارى والقيمي اللاوظيفية.
- يساهم التحضر والتطور التكنولوجي في تغير الاشكال الاجرامية، حيث خلق انماط جديدة للجريمة واليات جديدة للممارسة.
- وجود علاقة ارتباط بين انفتاح المرأة على بيئات منقسمة ومتباينة، وبين فعلها الإجرامي، كذلك هناك علاقة بين تغير ادوار المرأة التقليدية حيث تحمل المرأة لمسؤوليات الانفاق والاعالة وبين ارتفاع معدلات الجريمة.
- ان انتماء المرأة لجماعة فرعية منحرفة ينتج عنها زيادة في نسبة مرتكبات الجرائم.
- يتم فهم خصوصية الجريمة في ضوء عدد من الميكانيزمات الفردية الا أن هذه الفردية لا تتم بمعزل عن تناقضات وتأثيرات البنية الاجتماعية.

- التوصيات

- نقل البيئات العشوائية لاماكن أكثر تخطيطا وتنظيماً، وفي حال تعذر ذلك يتم الاهتمام بالبنية التحتية لجميع المناطق السكنية ذات الطابع العشوائى، حيث سرعة الاعتراف بها وإدراجها تحت رعاية وتخطيط الدولة، والعمل على توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة بما يضمن توفير حياة كريمة لأفرادها، وأشعارهم انهم جزء من المجتمع، كذلك توفير المدارس والاماكن التعليمية وفقا

للكثافة السكانية لهذه المناطق، وتفعيل الدور التنقيفي والتوجيهي لاماكن العبادة وتنشيط النوادي الاجتماعية للقضاء على وقت الفراغ لدى أطفال وشباب هذه المناطق وتيسر الاشتراك بها للعامة، حيث يضمن ذلك مواجهة مشكلة الجريمة قبل استفحالها.

- تفعيل برامج لإعالة المرأة المعيلة والمطلقة ، وتوفير سبل الدخل والمعاش لها.
- ادماج النساء اللاتي سبق لهن ممارسة السلوك الإجرامي فى برامج لإعادة التأهيل وتقويم السلوك، كذلك اعادة النظر فى الاليات المتبعة للعقاب داخل السجون وتطويرها بما يتلاءم مع معالجة السلوك الجانح والحد من العودة للجريمة.
- انشاء مراكز للتوعية والارشاد النفسي بالمناطق العشوائية والبيئات مرتفعة الجريمة
- الاهتمام بالخطاب الإعلامي حيث توفير البرامج التنقيفية الموجهة حول طرق واساليب التربية القويمة، حيث نبذ العنف والاهمال.

- قائمة المراجع

- المراجع العربية

- الجوهري، محمد محمود وآخرون (٢٠١٠)، علم إجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
- الاحصاءات الواردة في تقرير الامن العام ٢٠١٦.
- الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ٢٠١٨.
- الرجال، على (٢٠١٩) عن العشوائيات في مصر، العدد ٣٦٤، مجلة السفير العربي.
- السمالوطي، نبيل (١٩٨٣)، علم إجتماع العقابي، دار الشروق للنشر، القاهرة، مصر.
- السمرى، عدلى (١٩٩٦) علم الاجرام النسوى: دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة.
- السيد، رمضان (٢٠٠١)، الجريمة والانحراف، المكتب الجامعي الحديث، مصر .
- الشهري، بن نوح على (٢٠٠٩) العنف الطلابي في ظل المتغيرات النفسية، ماجستير، السعودية.
- الصرفندى، فرج مصطفى (٢٠١١)، استراتيجيات تطوير المناطق العشوائية في محافظات غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الصندوق الاجتماعى للتنمية (٢٠١٥) تطوير وتنمية المناطق العمرانية المتدهورة للتنمية المستدامة للمجتمعات العمرانية من خلال المشاركة المجتمعية منطقة عزبة خير الله محافظة القاهرة (٢٠١٥)
- العذاري، عدنان (٢٠١٠)، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، ط 1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.
- الفواعير، سلوى عبد الحميد (٢٠١٧) العوامل المؤدية لارتكاب جريمة السرقة لدى الاناث، مجلة البحث العلمى فى التربية، العدد ١٨، ص ٣٢٠-٣٨٤.
- القهوجى، على عبد القادر (٢٠٠٠) علم الاجرام وعلم العقوبات، الاسكندرية، دار الجامعية للطباعة.
- القيسى، سليم (٢٠٢٢) مؤشرات النظريات الايكولوجية فى تفسير الجرائم الواقعة على الاموال في المجتمع الاردنى، العدد ٤١، المجلة العربية للنشر العلمى، ص: ٤٢٠-٤٤٩.
- المشهدانى، أكرم عبد الرازق (٢٠٠٥) واقع الجريمة واتجاهاتها فى الوطن العربى، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، ط ١.

- النوحي، عبد العزيز فهمي (٢٠٠٢). الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية عملية حل المشكلة ضمن إطار نسقي إيكولوجي، ط ٣، دار الأقصى للطباعة ، مكتبة عالم الكتب.
- الوريكات، عايد (٢٠٠٨) نظرية علم الجريمة، دار الشروق ،عمان.
- بركو، مزور (٢٠٠٧) اجرام المرأة في المجتمع الجزائري:العوامل والاثار (دكتوراة غير منشورة). كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر .
- بنهام، رمسيس (١٩٩٧) الجريمة في الواقع الكوني، الاسكندرية، منشأة المعارف.
- جابر، سامية محمد (٢٠٠٧) الجريمة والقانون والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- خمش، مجد الدين عمرواخرن (٢٠٢٢)، الدوافع الاجتماعية لارتكاب المرأة الاردنية للجريمة: دراسة على عينة من نزيلات مركز اصلاح وتأهيل النساء ، المنظومة، عمان، ص ص ١٦-٤٣.
- رزيقة، رزاق، وزرزوني، جهيدة (٢٠٢٠) قراءات في الأنثروبولوجيا الجنائية، الجزائر، ٢٠٢٠، مجلة انثروبولوجيا، السنة ٠٢ :عدد ٠٦، ص ٢١-٢٣٢.
- زرارة، خضر (٢٠١٤) الجريمة والمجتمع، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر .
- زراقة فضيلة (٢٠١٦) عوامل اجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في اعادة تأهيلها، دكتوراة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر .
- سليمان، حسين حسن وآخرون (٢٠٠٥). الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة، القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات.
- سياب، حكيم (٢٠١٦) السمات المميزة للجرائم المعلوماتية عن الجرائم التقليدية، العدد ٢٥، مجلة العربية للعلوم الاجتماعية والانسانية، الجزائر، ص ٢٤٠:٢١٢.
- شرف الدين، الملك (١٩٩٣) ، ظاهرة السرقات بالمملكة السعودية ،الرياض: مركز ابحاث مكافحة الجريمة .
- شريف، زهرة وقزمير ، أمينة (٢٠١٤) ظاهرة إجرام المرأة من المنظور الاجتماعي، الجزائر .
- الشهداني، أكرم عبد الرزاق (٢٠١٢)، موسوعة علم الجريمة، دارالثقافة للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
- عاشور، الزهرة واخرون (٢٠٢١) العوامل والمنظورات السوسيولوجية في تحليل اجرام المرأة في المجتمع، مجلة الاجتهاد، المجلد ١٠، عدد ٢، الجزائر، ص ص ٢٧٩-٣٠٧.
- عبد المقصود، شيما محمد (٢٠٢١) الضغوط الاسرية وعلاقتها بمستوى التحصيل الدراسي للشباب الجامعي، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد ٥٤، الجزء الرابع، ص ٨٨٢:٨٤٣.

- عامر، فتحى حسين(٢٠١١)، العشوائيات والاعلام فى الوطن العربى، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عسوس، أنيسة بريغت(٢٠١٧) تحليل سسيو اقتصادى لجريمة المرأة فى المجتمع الجزائرى، مجلة أفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص ص ٢٣٨-٢٥٢.
- على، نادية قطب(٢٠١٦)، صورة سكان العشوائيات فى المسلسلات التلفزيونية وعلاقتها بادراك الجمهور للواقع، رسالة ماجستير، كلية الاعلام، جامعة الازهر، مصر.
- على، وفاء محمد(٢٠٢١) الابعاد الاجتماعية للجرائم الالكترونية: دراسة تحليلية لمضمون عينة من القضايا فى محكمة سوهاج، العدد ٢٧، ج ٣، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ٤٢٣:٥٠٤.
- على، وفاء محمد(٢٠٢٢) الابعاد الاجتماعية المؤدية الى ارتكاب جرائم النساء: دراسة ميدانية فى محافظة سوهاج، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد الثامن والعشرون، الجزء الأول، ٥٠٨-٤٥٥.
- عودة، محمود(٢٠١٢) اسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت.
- غدنز، انتونى(٢٠٠٥)، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، مؤسسة ترجمان، بيروت
- غيث، محمد عاطف(٢٠٠٦) قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية
- فكار، انعام .(٢٠٠٨). الجريمة والسلوك الانحرافى فى المناطق العشوائية: تحليل اجتماعى ، مج ٣٦ ، حوليات أداب عين شمس، جامعة عين شمس، ٢١٦:١٧٩.
- لطفى، طلعت ابراهيم(٢٠٠٨) دراسات فى علم الاجتماع الجنائى ، القاهرة ، دار غريب.
- محمد، محمود اسماعيل (٢٠٢٢) الابعاد التخطيطية لظاهرة السكن العشوائى، العدد ٢٢، مجلة كلية التربية، ص ٤٢٨:٤٠٠.
- معتوق، جمال(٢٠٠٨) مدخل الى علم الاجتماع الجنائى، دار بن مرابط للنشر والطباعة، الجزائر.
- مكى، عباس محمود(٢٠٠٧)، دينامية الاسرة فى عصر العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- مكي ، دردوسي(٢٠٠٦) الموجز فى علم الاجرام ، قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية المطبعة الجهوية .
- منصور، اسحق ابراهيم(٢٠١٨) الموجز فى علم الاجرام والعقبات، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .

- ولسون، كولن (٢٠٠٦) سيكولوجية العنف، أصول الدافع الاجرامى البشرى، ط١، دار الاهلية للنشر، الاردن.

- المراجع الاجنبية

- Bohannan Paul and Mark Glazer(1988), High Points In Anthropology, MC Graw – Hill , NewYork.
- Bonzom, Alice (2018)Female Offenders at the Confluence of Medical and Penal Discourses: Towards a Gender-Specific Criminology (1860s–1920s), 56^e Congrès de la SAES: Confluence(s),1:18.
- Cecilia Shbert (2003)female criminal and poverty,university of Athabasca. Doctoral Thesis,university of Johannesburg,South Africa.
- Claudia currie(1993)toofeaw tocount :candian publisher.
- Diego, James (2003), Urban Violence and Street Gangs, Vol. 32 (2003), Published By: Annual Reviews pp. 225–242
- Edwin,Sutherland &cressey Donad (2020)Criminology,New york,JB,Lippincott Company.
- Geography and Economics.V.52.No1.P79104–.
- Herbert, David (1982) The Geography of Urban Crime,Longman,London.
- Jeroslow, Phyllis ,(2011) Anthropological Theories of Crime and Delinquency, Journal of Human Behavior in the Social Environment, Volume 21, 2011 – Issue 3.
- Jody,Miller(1995) Feminist Theory:Readings in Deviant Behaviour,New York,Harper Collins.
- La Rousse Encicopedico(2001),united Kingdom press.
- Moran, Dominique,Pallot,Judith,Piacentini,laura ,(2011): The Geography Of Crime and Punishment In The Russian Federation. Eurasian

- Meixiang li(2012) Discussion on the causes of female crime and its control and preventions,semantic scholar.org.
- OTTENHOF, Reynald(1997) Le crime organisé: de la notion criminologique à la notion juridique: in "Criminalité organisée et ordre dans la société, colloque, Aix-en-provence, université Aix-Marseille
- Pepper citivn(1992) ،Word hypotheses:astudy in evidence ،Berkeley university of California.
- Pretourios,h,Geetie(2006)The cycle of Violence Abuse in women
- Robert, Greene (2009): human behavior, the easy and social work practice, U.S.A, 3rd E.
- Sahin, Hande(2015) A Sociology A analysis of women criminals in Turkey,European Scientific Journal,122-144.
- Schneider, Jane (2008), The Anthropology of Crime and Criminalization, Vol. 37, Annual Review of Anthropology:351-373.
- Thompson,Melissa(2018), Gender Mental Illness,Portland State University press.
- Travis Hirschi(1969) Causes of Delinqceency,university of California press.
- Zastrow, Charlies (1999). The practice of social work, London, Brooks Cole Publishing

– المواقع الالكترونية

- الشروق، ٢٠٢٢، [/https://www.shorouknews.com](https://www.shorouknews.com)